

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



العنوان:

دور تنوع أدوات التمويل الاسلامي في تعزيز الشراكات الاستثمارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

من إعداد الطالبة: رقي حديجة

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
حمزة طيبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
عبد الرزاق نذير	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
عمر يجاوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الدراسية: 2024-2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

دور تنويع أدوات التمويل الاسلامي في تعزيز
الشركات الاستثمارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقدي ومالي

من إعداد الطالبة: رقي خديجة

نوقشت بتاريخ:

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
نذير عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الدراسية: 2024-2025



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا المضي اسقله:

الطالب (ة): زفندي غمريجة المولود(ة) بتاريخ: 2001/04/18 ب: الهاميل
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 2018.7.160 الصادرة بتاريخ: 2023/12/19 عن: الهاميل المسيلة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم إقتصادية تخصص: نقدية و مالي خلال السنة الجامعية: 2023/2024
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: دور تنويع أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز
الشراكات الإستراتيجية

أصريح بشرفي أنني إلترمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 10/06/2023

التوقيع و البصمة

.....



كلمة شكر

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف نذير عبد الرزاق، الذي كان لي خير معين وداعم طوال فترة إعداد هذه الدراسة، لم يبخل عليّ بتوجيهاته السديدة، ونصائحه القيمة، وصبره الدائم، فله مني كل الامتنان والعرفان على ما قدمه لي من دعم ومساندة، كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة موضوع المذكرة، وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبها

إهداء

إلى والديّ العزيزين،

إلى من كانا نبراس حياتي وسند دربي،

إلى أمي الحبيبة، نبع الحنان والصبر،

وإلى أبي الغالي، من زرع في قلبي القوة والثقة،

أهديكما هذا العمل عرفاناً بجميلكما،

ودعاءً بأن يرزقكما الله الصحة والعافية،

ويجزيكما عني خير الجزاء.

وإلى إخوتي الأحبّة،

من كانوا لي العون والرفقة والدعم في كل خطوة،

لكم مني كل المحبة والامتنان،

فبوجودكم، يهون التعب وتُصنع النجاحات.

خديجة

ملخص:

تتناول هذه الدراسة دور تنوع أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز الشراكات الاستثمارية، مع التركيز على فهم العلاقة بين تنوع هذه الأدوات وفعاليتها ودعمها للشراكات في السياقات المعاصرة. ورغم النمو الملحوظ في قطاع التمويل الإسلامي وتوفر عدد كبير من الأدوات التمويلية، إلا أن مساهمة هذه الأدوات في دعم الشراكات الاستثمارية لا تزال محدودة، بسبب تحديات تنظيمية، ونقص الوعي، وقصور في الخبرات المؤسسية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع وتحليل المعلومات من مصادر علمية متنوعة مثل الكتب، المقالات، والدراسات السابقة، بالإضافة إلى استعراض نماذج تطبيقية من دول مختلفة اعتمدت التمويل الإسلامي في مشاريع الشراكة. لم تتضمن الدراسة إجراء بحوث ميدانية أو جمع بيانات إحصائية.

وأظهرت النتائج أن تنوع أدوات التمويل الإسلامي يوفر بدائل تمويلية مرنة ومتوافقة مع أحكام الشريعة، تسهم بشكل كبير في تعزيز الشراكات الاستثمارية المختلفة، سواء كانت فردية أو مؤسسية أو بين القطاعين العام والخاص. غير أن هناك معوقات تنظيمية ومعرفية تؤثر سلباً على تفعيل هذه الأدوات بشكل كامل. ومن هنا، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى تطوير الأطر القانونية والمؤسسية، وزيادة الوعي بأهمية تنوع أدوات التمويل الإسلامي في دعم الشراكات الاستثمارية، بما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الشراكات الاستثمارية

Abstract:

This study addresses the role of diversifying Islamic financing instruments in enhancing investment partnerships, focusing on understanding the relationship between the variety of these instruments and their effectiveness in supporting partnerships in contemporary contexts. Despite the noticeable growth in the Islamic finance sector and the availability of numerous financing tools, the contribution of these instruments to supporting investment partnerships remains limited due to regulatory challenges, lack of awareness, and institutional expertise gaps.

The study relied on a descriptive-analytical approach, gathering and analyzing information from various scientific sources such as books, articles, and previous studies, in addition to reviewing practical models from different countries that have adopted Islamic finance in partnership projects. The study did not include field research or statistical data collection.

The results showed that diversifying Islamic financing instruments provides flexible and Sharia-compliant financing alternatives that significantly contribute to enhancing various investment partnerships, whether individual, institutional, or between the public and private sectors. However, there are regulatory and knowledge-based obstacles that negatively affect the full activation of these instruments. Accordingly, the study presented a set of recommendations aimed at developing legal and institutional frameworks and raising awareness of the importance of diversifying Islamic financing tools to support investment partnerships, thereby contributing to sustainable economic development.

Keywords :Islamic finance, investment partnerships

فهرس المحتويات

I.....	كلمة شكر
II.....	إهداء
III.....	ملخص:
V	فهرس المحتويات
XII.....	فهرس الجداول
XIII.....	فهرس الأشكال

الفصل الأول: الإطار النظري للشراكة الاستثمارية

7.....	تمهيد
8.....	المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للشراكة الاستثمارية
8.....	المطلب الأول: ماهية الشراكة الاستثمارية
8.....	أولاً: تعريف الشراكة الاستثمارية
9.....	ثانياً: العلاقة بين رأس المال والاستثمار
10.....	المطلب الثاني: تطور الشراكة الاستثمارية عبر التاريخ
10.....	أولاً: العصور الوسطى
11.....	ثانياً: ظهور شركات المساهمة
11.....	ثالثاً: القرن التاسع عشر – الثورة الصناعية
12.....	رابعاً: القرن العشرون
13.....	المبحث الثاني: أهمية الشراكة الاستثمارية

المطلب الأول: أنواع الشراكات الاستثمارية.....	13
أولاً: الشراكات بين الشركات متعددة الجنسيات والمحلية.....	13
ثانياً: الصناديق الاستثمارية المشتركة.....	13
ثالثاً: الشراكات العامة – الخاصة (Public-Private Partnerships - PPP).....	13
المطلب الثاني: خصائص الشراكة الاستثمارية.....	14
أولاً: التشارك في رأس المال.....	14
ثانياً: توزيع الأرباح والخسائر.....	14
ثالثاً: نوع الإدارة.....	14
رابعاً: مدى المسؤولية.....	14
المطلب الثالث: أهمية الشراكة الاستثمارية.....	15
أولاً: تعزيز السيولة وتوفير التمويل للمشاريع الكبرى.....	15
ثانياً: توزيع المخاطر بين الشركاء.....	15
ثالثاً: نقل الخبرات والتكنولوجيا.....	15
رابعاً: خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي.....	15
خامساً: دعم مشاريع البنية التحتية عبر شراكات القطاعين العام والخاص.....	15
المبحث الثالث: مقارنة بين الشراكة الاستثمارية في الاقتصاديات الرأسمالية والإسلامية.....	16
المطلب الأول: أهمية الشراكات في النظام الرأسمالي.....	16
أولاً: الفلسفة الاقتصادية.....	16
ثانياً: آليات التمويل.....	16
ثالثاً: رأس المال المخاطر (Venture Capital):.....	17

17	رابعاً: الضوابط الأخلاقية والتشريعية
18	المطلب الثاني: أهمية الشركات في النظام الإسلامي
18	أولاً: الفلسفة الاقتصادية
18	ثانياً: آليات التمويل
18	ثالثاً: توزيع المخاطر
19	رابعاً: الضوابط الأخلاقية والشريعة
20	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: أدوات التمويل الإسلامي

22	تمهيد
22	المبحث الأول: صيغ التمويل على أساس المشاركة (التمويل الاستثماري) (عقود المشاركة)
22	المطلب الأول: المضاربة
22	أولاً: تعريف المضاربة
23	ثانياً: أنواع المضاربة
23	ثالثاً: الضمانات في عقد المضاربة
23	رابعاً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمضاربة
24	المطلب الثاني: المشاركة
24	أولاً: تعريف المشاركة
24	ثانياً: أنواع المشاركة
25	ثالثاً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشاركة
26	المطلب الثالث: المزارعة

26	ثالثاً: أهمية المزارعة
27	رابعاً: مدة انتهاء عقد المزارعة.....
27	المطلب الرابع: المساقاة.....
27	أولاً: تعريف المساقاة
27	ثانياً: مورد المساقاة.....
27	ثالثاً: أركان المساقاة
28	المطلب الخامس: المغارسة.....
28	أولاً: تعريف المغارسة
28	ثانياً: مجالات تطبيق المزارعة والمساقاة والمغارسة.....
29	المبحث الثاني: الصيغ القائمة على أساس البيع (التمويل التجاري) (عقود المدابنة).....
29	المطلب الأول: المرابحة.....
29	أولاً: تعريف المرابحة
29	ثانياً: أنواع بيع المرابحة.....
30	ثالثاً: مزايا بيع المرابحة
30	المطلب الثاني: السلم.....
30	أولاً: تعريف السلم.....
30	ثانياً: خصائص السلم.....
31	ثالثاً: شروط ومراحل عقد السلم.....
32	رابعاً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لعقد السلم.....
32	المطلب الثالث: الاستصناع.....

32	أولاً: تعريف الاستصناع
32	ثانياً: شروط عقد الاستصناع
33	ثالثاً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستصناع
33	المطلب الرابع: الإجارة
33	أولاً: تعريف الإجارة
34	ثالثاً: أقسام الإجارة
35	المبحث الثالث: استخدامات أدوات التمويل
35	المطلب الأول: علاقة أدوات التمويل بالنشاط الاقتصادي
37	المطلب الثاني: علاقة أدوات التمويل بالآجال
37	أولاً: أهمية التنوع في الصيغ بحسب طبيعة المشروع
37	ثانياً: دور أدوات التمويل في تحقيق مقاصد الشريعة
38	ثالثاً: أنواع المدد الزمنية للاستثمار
39	خلاصة الفصل:

الفصل الثالث: تطبيق (استخدام) أدوات التمويل الإسلامي

42	تمهيد
42	المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية
42	المطلب الأول: تعريف الصكوك الإسلامية
42	أولاً: تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
42	ثانياً: تعريف آخر للصكوك الإسلامية
43	المطلب الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية

44	المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في الاقتصاد.....
44	أولاً: دور الصكوك على مستوى الاقتصاد الكلي.....
45	ثانياً: دور الصكوك الإسلامية على مستوى المصارف الإسلامية.....
46	المبحث الثاني: التجربة الماليزية في مجال استخدام الصكوك الإسلامية.....
46	المطلب الأول: دراسة تطور الصكوك الإسلامية بماليزيا 2011-2020.....
46	أولاً: أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزية.....
48	ثانياً: دراسة تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا للفترة 2011-2020.....
52	المطلب الثاني: أثر تطور حجم الصكوك الإسلامية على تحقيق التنمية الاقتصادية بماليزيا.....
52	أولاً: مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية الماليزية.....
53	ثانياً: إصدار الصكوك الإسلامية الماليزية الصادرة منذ عام 1996 حتى عام 2014.....
56	ثالثاً: تقييم تجربة ماليزيا في مجال تمويل التنمية الاقتصادية بالصكوك الإسلامية.....
57	المبحث الثالث: الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا.....
57	المطلب الأول: تعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص.....
58	المطلب الثاني: خصائص الشراكة بين القطاع العام والخاص.....
59	المطلب الثالث: مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.....
60	المطلب الرابع: التجربة التركيبية في الشراكة بين القطاع العام والخاص.....
60	أولاً: لماذا التجربة التركيبية.....
61	ثانياً: أهم المؤشرات الاقتصادية للبنى التحتية في تركيا.....
62	ثالثاً: الهيئة المنظمة للاستثمار في البنى التحتية في تركيا.....
63	رابعاً: الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية في تركيا.....

67	المبحث الرابع: التجربة السودانية في التمويل الأصغر
67	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقروض الصغيرة ومتناهية الصغر
67	أولاً: تعريف القروض المتناهية الصغر
68	ثانياً: الخصائص المميزة لبرامج التمويل الأصغر
68	ثالثاً: أنواع القروض متناهية الصغر
69	رابعاً: أهمية القرض المتناهي الصغر
70	المطلب الثاني: التجربة السودانية في التمويل المصغر
70	أولاً: تاريخ التمويل الأصغر في السودان
72	ثانياً: واقع التمويل الأصغر في السودان
78	خلاصة الفصل:
82	خاتمة
86	قائمة المراجع

فهرس الجداول

- الجدول (1): الفروقات بين النظام الاقصاد الرأسمالي والنظام الاقصاد الإسلامى 19
- الجدول (2): عرض أهم الصيغ التمويلية واستخدماتها..... 36
- الجدول (3): أنواع المدد الزمنية للاستثمار..... 38
- الجدول(4): تطور حجم إصدار الصكوك الإسلامية حسب نوعها للفترة 2011-2020 50
- الجدول(5): أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة فى ماليزيا..... 51
- الجدول(6): قيمة تمويل عجز الميزانية المالية (2014-2017) (بالمليار رينجت ماليزى) 53
- الجدول(7): إصدارات الصكوك الإسلامية فى ماليزيا حسب القطاع (1996-2014)..... 55

فهرس الأشكال

- الشكل (1): تطور الحجم الإجمالي للصكوك الإسلامية في ماليزيا للفترة (2011-2020) 49
- الشكل (2): إجمالي الصكوك الماليزية العالمية الصادرة موزعة حسب القطاع 54
- الشكل (3): نموذج الشراكة القانوني المتبع في مشاريع البنية التحتية في تركيا 65
- الشكل (4): إجمالي عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة... 72
- الشكل (5): إجمالي المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) ألف سوداني لكل عميل 74
- الشكل (6): إجمالي المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تقدم تمويلا للمشروعات متناهية الصغر
75
- الشكل (7): حصة المشروعات متناهية الصغر من التمويل المصرفي (2018-2010) 77

مقدمة

1. توطئة

يمثل التمويل أحد الأعمدة الأساسية التي تقوم عليها الأنشطة الاقتصادية، حيث يُعدّ المحرك الرئيسي للمشاريع والاستثمارات التي تُسهم في تحقيق التنمية الشاملة، ومع التطورات التي شهدتها العالم في مجال الاقتصاد والتمويل، برزت الحاجة إلى أنماط بديلة للتمويل التقليدي، خاصة بعد الأزمات المالية التي أثبتت هشاشة بعض آليات التمويل الربوي وما تفرزه من آثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا السياق، ظهر التمويل الإسلامي كأحد الحلول الاقتصادية والمالية البديلة، لما يتميز به من خصائص تقوم على مبادئ العدالة، الشفافية، وتقاسم المخاطر، مما يجعله منسجم مع متطلبات التنمية المستدامة والتوازن الاجتماعي، وقد عرف التمويل الإسلامي تطورات متسارعة سواء من حيث الإطار المؤسسي أو من حيث تنوع أدواته التي أصبحت تتجاوز الأشكال التقليدية نحو صيغ تمويلية أكثر مرونة، كالمشاركة، والمضاربة، والإجارة، والسلم، والاستصناع، والصكوك الإسلامية.

إن هذا التنوع في أدوات التمويل الإسلامي لا يعكس فقط التطور على المستوى الفني، بل يحمل في طياته إمكانات كبيرة في تعزيز الشراكات الاستثمارية، سواء بين الأفراد أو المؤسسات أو حتى بين القطاعين العام والخاص، بما يخدم أهداف التنمية ويُسهم في تعبئة الموارد بطريقة فعالة ومنسجمة مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

وفي ظل تزايد الاعتماد على الشراكات الاستثمارية كخيار استراتيجي لتنفيذ المشاريع الكبرى، خاصة في مجالات البنى التحتية والطاقة والخدمات، تبرز الحاجة إلى آليات تمويل تتسم بالمرونة والعدالة وتراعي خصوصيات كل طرف من أطراف الشراكة، وهنا تتجلى أهمية أدوات التمويل الإسلامي، ليس فقط كوسائل لتوفير رأس المال، بل كصيغ تعاقدية تشجع على العمل المشترك وتقاسم المنافع والمخاطر، الأمر الذي يساعد على بناء بيئة استثمارية مستقرة ومحفزة للأطراف المختلفة.

وبناء على ما سبق، جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور تنوع أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز الشراكات الاستثمارية، من خلال تحليل الأبعاد النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع، واستكشاف فرص الاستفادة المثلى من هذا التنوع في خدمة الاقتصاد.

2. مشكلة الدراسة:

رغم التوسع الملحوظ الذي عرفه قطاع التمويل الإسلامي، وتعدد الأدوات التمويلية المتاحة ضمنه، إلا أن مساهمته في دعم الشركات الاستثمارية لا تزال دون المستوى المأمول في العديد من السياقات، سواء بسبب ضعف الوعي بهذه الأدوات، أو نتيجة تحديات تنظيمية وتشريعية، أو نقص الخبرات المؤسسية في توظيف هذه الصيغ بالشكل الأمثل.

وانطلاقاً من هذا الواقع، تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يُسهم تنوع أدوات التمويل الإسلامي في تعزيز الشركات الاستثمارية، وما هي العوامل التي تؤثر في فعالية هذا الدور؟

تتفرع عنها الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى يُسهم تنوع أدوات التمويل الإسلامي في توفير بدائل تمويلية مرنة وفعالة لتعزيز الشركات الاستثمارية؟
- كيف يختلف تأثير أدوات التمويل الإسلامي باختلاف نوعية الشراكة (فردية، مؤسسية، أو بين القطاعين العام والخاص)؟
- هل توجد معوقات تنظيمية ومعرفية تحدّ من فاعلية أدوات التمويل الإسلامي في دعم الشركات الاستثمارية؟

3. فرضيات الدراسة:

- ✓ يؤدي تنوع أدوات التمويل الإسلامي إلى توفير بدائل مرنة وفعالة لدعم الشركات الاستثمارية.
- ✓ تختلف درجة تأثير أدوات التمويل الإسلامي حسب نوعية الشراكة (فردية، مؤسسية، أو بين القطاعين العام والخاص).
- ✓ توجد معوقات تنظيمية ومعرفية تحدّ من تفعيل الدور الحقيقي لأدوات التمويل الإسلامي في تعزيز الشركات.

4. أهداف الدراسة:

- إبراز الإطار المفاهيمي لأدوات التمويل الإسلامي ومقاصدها العامة؛
- تحليل تنوع الأدوات التمويلية الإسلامية وخصائص كل منها؛
- دراسة العلاقة بين تنوع أدوات التمويل الإسلامي وإمكانية توظيفها في بناء شركات استثمارية ناجحة؛
- رصد التحديات التي تعيق استثمار هذه الأدوات في الواقع المعاصر، واقتراح حلول عملية لتجاوزها؛

5. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها لموضوع يجمع بين التمويل الإسلامي، كبديل اقتصادي يقوم على مبادئ الشريعة، وبين الشركات الاستثمارية، كأداة فعالة لتحريك عجلة التنمية.

فالدراسة تسعى إلى توضيح كيف يمكن لتنوع أدوات التمويل الإسلامي أن يسهم في دعم هذه الشركات، من خلال تقديم صيغ تمويل مرنة وعادلة تناسب مختلف أنواع المشاريع، كما تبرز أهميتها في كونها تواكب التغيرات التي يشهدها العالم في المجالين المالي والاستثماري

6. حدود الدراسة:

لتحديد نطاق البحث وضمان التركيز على الأهداف الأساسية، تم وضع الحدود التالية للدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على بحث العلاقة بين تنوع أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشركات الاستثمارية، دون التوسع في الجوانب الأخرى المرتبطة بالتمويل الإسلامي مثل التأمين التكافلي أو الزكاة أو الوقف.

الحدود المكانية: ركزت الدراسة على نماذج وتجارب مختارة من بعض الدول الإسلامية التي اعتمدت أدوات التمويل الإسلامي في مشاريع الشراكة.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من أوائل الألفية الثالثة (2000) إلى غاية سنة 2025، وهي فترة شهدت تطورات مهمة في مجال التمويل الإسلامي والشراكات الاستثمارية.

7. منهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع المعلومات من المصادر العلمية المختلفة مثل الكتب، المقالات، والبحوث السابقة، ثم تحليلها لفهم كيف يمكن لأدوات التمويل الإسلامي أن تساهم في دعم الشراكات الاستثمارية، كما تم التطرق إلى بعض النماذج الواقعية لتوضيح الجانب التطبيقي للموضوع، دون إجراء دراسة ميدانية أو استخدام بيانات إحصائية موسعة.

8. صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة بعض الصعوبات أثناء إعدادها، من أبرزها قلة المراجع والمصادر المتخصصة التي تتناول بشكل مباشر العلاقة بين تنوع أدوات التمويل الإسلامي والشراكات الاستثمارية.

كما أن الكثير من المعلومات المتوفرة كانت عامة أو متفرقة، مما تطلب جهدا في جمعها وتحليلها بشكل يناسب موضوع الدراسة، بالإضافة إلى ذلك كان من الصعب الوصول إلى دراسات تطبيقية حديثة ومفصلة في هذا المجال.

9. هيكل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة موزعة على ثلاثة فصول رئيسية، وفق الترتيب التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للشراكة الاستثمارية

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي والتاريخي للشراكة الاستثمارية، من خلال عرض تعريفاتها، تطورها عبر الحقب التاريخية، أنواعها وخصائصها، وأهميتها في السياقين الرأسمالي والإسلامي، مع تقديم مقارنة بين النظامين من حيث فلسفة الشراكة وآليات التمويل وتوزيع المخاطر.

الفصل الثاني: أدوات التمويل الإسلامي

خُصص هذا الفصل لعرض تفصيلي لأدوات التمويل الإسلامي، حيث تم تقسيمها إلى صيغ تقوم على المشاركة كالمضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة والمغارسة، وصيغ تقوم على أساس البيع كعقود المرابحة والسلم والاستصناع والإجارة، كما تم التطرق إلى استخدامات هذه الأدوات وربطها بطبيعة النشاط الاقتصادي ومقاصد الشريعة.

الفصل الثالث: تطبيقات أدوات التمويل الإسلامي

تطرق هذا الفصل إلى التطبيقات العملية لأدوات التمويل الإسلامي، مع التركيز على تجربة الصكوك الإسلامية ودورها الاقتصادي، من خلال دراسة الحالة الماليزية، ثم استعراض تجربة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تركيا، وأخيراً عرض تجربة السودان في مجال التمويل الأصغر، مع تحليل الإطار المفاهيمي والواقع العملي لهذه النماذج.

الفصل الأول
الإطار النظري
للشراكة
الاستثمارية

تمهيد

لم تعد الشراكة الاستثمارية مجرد آلية تمويلية فقط، بل تحولت إلى نموذج استراتيجي يجمع بين الموارد البشرية والمادية والتقنية لتحقيق أهداف مشتركة على المستويين القصير والطويل. وخلال مسيرة التاريخ البشري، شهدت هذه الشراكات تطورًا ملحوظًا بدءًا من عقود التجارة البسيطة في العصور الوسطى، وانتهاءً بالشراكات العالمية المعقدة في العصر الحديث. وتشمل هذه التحولات نشوء الشركات المساهمة، وتطور البنوك، وظهور شراكات القطاعين العام والخاص، وغيرها من النماذج التي ساعدت على توسيع نطاق الاستثمار وتحسين كفاءة المشاريع. ومن هنا، تظهر أهمية دراسة مفهوم الشراكة الاستثمارية وتطبيقاتها في الواقع الاقتصادي، خاصة في ضوء تنوع أشكالها وارتباطها بالنظام الاقتصادي السائد، سواء كان رأسماليًا أو إسلاميًا.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للشراكة الاستثمارية

قبل الدخول في تفاصيل أنواع الشراكات وأهميتها، لا بد من فهم جذور هذا المفهوم وتطوره عبر التاريخ، وكذلك التعريف الدقيق لها، وخصائصها الأساسية، والعناصر التي تميزها عن غيرها من العلاقات الاقتصادية. كما يتضمن هذا المبحث العلاقة الجوهرية بين رأس المال والاستثمار، والتي تشكل الحجر الأساس لأي شراكة استثمارية ناجحة.

المطلب الأول: ماهية الشراكة الاستثمارية

أولاً: تعريف الشراكة الاستثمارية

يُعد مصطلح "الشراكة" مشتقاً لغوياً من الفعل "شَارَكَ"، ويعني الاشتراك بين طرفين أو أكثر في تنفيذ مهمة معينة، سواء كانت مالية أو عملية. كما يُشير إلى فكرة الخلط أو المزج أو توزيع شيء مشترك بين الأطراف بسبب الشروع، أي التعاون والتكاتف بين الشركاء¹. أما كلمة "الاستثمار"، فهي مشتقة من الجذر "ثَمَرَ"، وتعني نماء المال أو زيادة ثمرته عبر استخدامه في عمليات إنتاجية أو تجارية. وفي مجال المال، يُقصد به "طلب الثمرة والحصول على نتاج المال عبر تنميته"، أي استخدام الموارد المتاحة لتحقيق العوائد المالية أو الاقتصادية².

يمكن تعريف الشراكة الاستثمارية بأنها "اتفاق بين طرفين أو أكثر - سواء كانوا أفراداً، شركات، أو حتى دول - يهدف إلى دمج الموارد المالية، والتقنية، والبشرية لتمويل مشروع استثماري معين وتحقيق أرباح متبادلة، حيث يساهم كل طرف بحصة من رأس المال ويتحمل جزءاً من الأرباح والخسائر الناتجة عن المشروع"³.

وتتميز هذه الشراكات بأنها قد تكون مؤقتة لفترة تنفيذ مشروع محدد، أو طويلة الأمد تمتد لسنوات عدة، وفقاً لطبيعة المشروع والاتفاق بين الشركاء.

بناءً على ما سبق يمكن تعريف الشراكة الاستثمارية إجرائياً كما يلي:

1 رشيد درغال، اقتصاديات المصارف الإسلامية - حقيقة المصارف الإسلامية ومصادر أموالها وصيغ تمويلها واستثماراتها، الطبعة الأولى، دار الوراق للدراسات والنشر، الجزائر، 2017، ص 147.

2 سيد الهواري، الاستثمار - الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية، الجزء السادس، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1402 هـ / 1982 م، ص 11

3 إدريس بن عمر المانع، الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، 2015، ص 15

"الشراكة الاستثمارية (Investment Partnership) هي اتفاق قانوني بين طرفين أو أكثر - سواء كانوا أفرادًا، شركات، أو حتى دول - يهدف إلى دمج الموارد المالية، والتقنية، والبشرية لتمويل مشروع استثماري معين وتحقيق أرباح متبادلة، حيث يساهم كل طرف بحصة من رأس المال ويتحمل جزءًا من الأرباح والخسائر الناتجة عن المشروع". ويتميز بعدة خصائص عملية:

1. عدد الشركاء: يجب أن يكون هناك أكثر من طرف مشارك.
2. المساهمة في رأس المال: كل شريك يقدم مساهمة مالية أو عينية أو فنية.
3. تقاسم الأرباح والخسائر: يتم تقسيم العائد المالي الناتج عن المشروع حسب الحصص أو الاتفاق الموقع.
4. طبيعة المشروع: قد تكون الشراكة لمشروع مؤقت (مثل تنفيذ مشروع بنية تحتية) أو طويل الأمد (مثل إدارة شركة مشتركة).
5. إدارة المشروع: قد تكون الإدارة مشتركة بين الشركاء، أو تفوض لأحد الأطراف فقط، أو لطرف ثالث متخصص.

ثانيًا: العلاقة بين رأس المال والاستثمار

يرتبط مفهوم الاستثمار بشكل مباشر برأس المال، الذي يُعد العمود الفقري لأي عملية استثمارية. ويمكن تعريف رأس المال بأنه "القيم الاستعمالية التي يمتلكها الفرد أو الجهة في لحظة زمنية محددة، وتشمل الأصول الثابتة أو المتداولة (مثل الآلات، المعدات، المركبات الإنتاجية)، وكذلك الحقوق العينية مثل الأسهم والسندات"¹. وبالتالي، فإن الاستثمار لا يمكن أن يتم بدون رأس مال، بل هو الوسيلة التي تحقق زيادة قيمة المال عبر الزمن، سواء من خلال التجارة، أو الصناعة، أو الزراعة، أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية.

1 محمد صلاح محمد الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عاجله الإسلام، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى 1990م، ص. 684.

المطلب الثاني: تطور الشراكة الاستثمارية عبر التاريخ

لم تتوقف الشراكة الاستثمارية عن التطور منذ العصور الوسطى وحتى يومنا هذا. ففي كل مرحلة من مراحل التاريخ الاقتصادي، ظهرت نماذج جديدة من الشراكات استجابةً لاحتياجات التجارة والصناعة والتمويل. هذه التحولات لم تكن عشوائية، بل كانت نتيجة للتفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي شكلت مسارًا حضاريًا واضحًا.

أولاً: العصور الوسطى

شهدت العصور الوسطى نشأة أولى أشكال الشراكات الاستثمارية، حيث ابتكر التجار آليات لتوزيع المخاطر وتنمية رؤوس الأموال، ظهر بعده عقد "السوسيتاس" (Societas) "يتميز بأن الشركاء يشاركون في رأس المال والعمل، ويتم تقاسم الأرباح والخسائر، لكن المسؤولية كانت غير محدودة، مما جعل هذا النوع مناسباً للمشاريع الصغيرة فقط، ثم ظهر القرض في عقد "الكومندة" (Commenda) "للشركات المساهمة الحديثة، حيث يساهم أحد الشركاء بالمال فقط (القرض)، بينما يقوم الآخر بإدارة الرحلة (المقترض). لا تتجاوز مسؤولية المقرض قيمة رأس المال المستثمر¹.

هذه العقود شكّلت الحجر الأساس للشراكات الاستثمارية الحديثة، خاصة مع دعمها لتجارة البحر المتوسط وتوسيع نطاقها. مع توسع التجارة، زادت الحاجة إلى مؤسسات مالية تدعم عمليات الإقراض والاستثمار، مما أدى إلى ظهور أول البنوك كبنوك الإيداع (Deposit Banks) بدأت من صراف العملة، وسمحت بتقبل الإيداعات وتقديم القروض، وكذلك تحويل الأموال دون استخدام النقود مباشرة، وهو ما يشبه نظام الشيكات اليوم وبنوك التجار (Merchant Banks) تطورت لتمويل التجارة البعيدة المدى عبر عقود الصرف، وكانت لها دور كبير في التمويل الدولي لاحقاً.²

¹ Lopez, R. SThe, Commercial Revolution of the Middle Ages, Cambridge University Press,1976, P 70.

² Ibid p 80

ثانياً: ظهور شركات المساهمة

شهد القرنان السادس عشر والسابع عشر تحولاً جذرياً في مفهوم الشراكات الاستثمارية مع ظهور شركة الهند الشرقية الهولندية (VOC) كنموذج رائد. والتي تميزت بعدة خصائص¹:

1. رأس المال الدائم: سمح بتجميع الموارد المالية الضخمة دون الحاجة إلى تصفية المشروع بعد كل رحلة.

2. سوق ثانوي: فتح المجال أمام المستثمرين لبيع حصصهم، مما زاد من سيولة رأس المال.

3. الفصل بين الملكية والإدارة: جذب مستثمرين غير متخصصين، وعزز الأسواق المالية العالمية²

4. التأثير على السوق المالية العالمية

لعبت شركات مثل VOC و EIC (شركة الهند الشرقية البريطانية) دوراً محورياً في خلق شبكات مالية متكاملة عبر الحدود. كما ساهمت في تطوير أدوات مالية جديدة مثل نظام الحوالات والكمبيالات، مما وضع الأسس لنظام الشركات المساهمة الحديثة³.

ثالثاً: القرن التاسع عشر – الثورة الصناعية

مع بداية الثورة الصناعية، أصبحت الشراكات الاستثمارية ضرورية لتمويل المصانع والسكك الحديدية، مما أدى إلى تطور قوانين الشركات والمساهمة.

1. الشركات ذات المسؤولية المحدودة: قللت من مخاطر الشركاء وشجعت على الاستثمار.

2. الشركات المساهمة الكبرى: سمحت بتجميع رؤوس الأموال الضخمة وتوزيع المخاطر عبر قاعدة واسعة من المستثمرين.

3. فصل بين الملكية والإدارة: أدخلت نظم إدارة مهنية حلت محل النماذج العائلية التقليدية

4. كان لهذا التحول تأثير كبير في تحسين الكفاءة التنظيمية والحوكمة المؤسسية.

¹ Neal, L. The Rise of Financial Capitalism : International Capital Markets in the Early Modern, Cambridge University Press (2000). P 8-12.

² Ibid p 9.

³ World Bank (2021). Public-Private Partnerships: Reference Guide Version 3.0. <https://ppp.worldbank.org>

رابعاً: القرن العشرون

شهد القرن العشرون انفجاراً في أنواع الشراكات الاستثمارية، مدفوعاً بتطور البورصات العالمية وأدوات الاستثمار. ومن أشهر أشكال الشراكات في هذه المرحلة:

1. صناديق الاستثمار المشتركة (Mutual Funds) جمعت بين المستثمرين لشراء محفظة متنوعة من الأصول.

2. الشراكات الاستثمارية الخاصة (Private Equity Partnerships) استهدفت تمويل الشركات غير المدرجة في البورصة.

3. الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) ساهمت في تمويل مشاريع البنية التحتية مثل الطرق والمطارات

من العصور الوسطى حتى عصرنا الحالي، لم تتوقف الشراكة الاستثمارية عن التطور. بدأت كعقود بسيطة لدعم التجارة، وانتقلت إلى شركات مساهمة ضخمة، ثم تطورت إلى نماذج متقدمة تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وصناديق الاستثمار، والشراكات الخضراء وغيرها. ما يميز العصر الحديث هو:

- التكنولوجيا: التي غيرت طبيعة الإدارة والتنفيذ.

- الاستدامة: مع التركيز على البيئة والمسؤولية الاجتماعية.

- التعاون الدولي: الذي فتح المجال أمام استثمارات مشتركة بين دول العالم.

بهذا، يمكن القول إن الشراكة الاستثمارية ما زالت تتطور لتواكب التحديات الجديدة، وستبقى واحدة من أهم الآليات لتعبئة الموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أهمية الشراكة الاستثمارية

بعد تحديد المفهوم الأساسي للشراكة، يتجه البحث إلى تسليط الضوء على دورها الحيوي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتوفير السيولة اللازمة للمشاريع الكبرى، وخلق فرص العمل، ودعم البنية التحتية عبر الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما يتم في هذا المبحث تصنيف أبرز أنواع الشراكات المستخدمة في العالم الحديث، وتحديد خصائص كل منها، إضافة إلى الإشارة إلى التحديات التي قد تواجه هذه الشراكات في التطبيق العملي.

المطلب الأول: أنواع الشراكات الاستثمارية

أولاً: الشراكات بين الشركات متعددة الجنسيات والمحلية

تشكل هذه الشراكات أحد أهم آليات الدخول إلى الأسواق الجديدة، خاصة في الدول الناشئة. إذ تساهم في تعزيز المنافسة، ونقل الخبرات، وفتح قنوات توزيع جديدة. وقد ساهمت العولمة في تسريع وتيرة هذه الشراكات، حيث أصبحت الشركات العالمية تسعى للاستفادة من المزايا التنافسية المحلية.

ثانياً: الصناديق الاستثمارية المشتركة

هي شراكات مالية يتم فيها دمج رؤوس الأموال من عدة مستثمرين (مثل صناديق سيادية، بنوك، أو مؤسسات خاصة) لتمويل مشاريع استراتيجية، مثل الطاقة، البنية التحتية، والعقارات. ويتميز هذا النوع من الشراكات بقدرتها على تجميع استثمارات ضخمة، وتوزيع المخاطر بين الشركاء، وهو ما يجعلها مناسبة للمشاريع طويلة الأمد.

ثالثاً: الشراكات العامة – الخاصة (Public-Private Partnerships - PPP)

تُعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص من الآليات الفعالة لتوفير الخدمات العامة، خاصة في مجالات النقل، الصحة، والطاقة. ففي هذه الشراكات، يتولى القطاع الخاص تنفيذ المشروع بينما تتحمل الدولة جزءاً من التكلفة

أو توفر الدعم المالي أو التنظيمي¹. وتساعد هذه الشراكات في تخفيف العبء المالي على الدولة، وتحسين كفاءة المشاريع، وتعزيز الابتكار في تقديم الخدمات العامة.

المطلب الثاني: خصائص الشراكة الاستثمارية

أولاً: التشارك في رأس المال

تتميز الشراكة الاستثمارية بأن كل طرف يقدم مساهمة مالية أو عينية أو فنية، حسب طبيعة الاتفاق. هذه المشاركة قد تكون متناسبة مع نسبة الحصة في المشروع، أو تتبع اتفاقاً خاصاً بين الأطراف².

ثانياً: توزيع الأرباح والخسائر

عادةً ما يتم تقاسم الأرباح والخسائر بين الشركاء بنسبة محددة مسبقاً في عقد الشراكة، وقد تكون هذه النسبة مرتبطة بمدى مساهمة كل طرف في رأس المال أو الإدارة³.

ثالثاً: نوع الإدارة

قد تكون الإدارة مشتركة بين الشركاء، كما هو الحال في الشراكات العامة – الخاصة، أو منفصلة بحيث يكون أحد الأطراف مسؤولاً عن إدارة المشروع بشكل كامل، كما هو الحال في بعض الصناديق الاستثمارية⁴.

رابعاً: مدى المسؤولية

تختلف درجة المسؤولية القانونية حسب نوع الشراكة:

1. المسؤولية غير المحدودة: حيث يتحمل الشركاء ديون الشركة من أموالهم الشخصية.
2. المسؤولية المحدودة: حيث لا يتحمل الشركاء سوى قيمة حصصهم في رأس المال، وهو ما يوفر حماية أكبر للمستثمرين⁵.

¹ World Bank (2021). Public-Private Partnerships: Reference Guide Version 3.0

² Neal, L. (2000). The Rise of Financial Capitalism: International Capital Markets in the Early Modern Period

³ Chandler, A. D. (1977). The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business

⁴ Bernstein, P. L. (1992). Capital Ideas: The Improbable Origins of Modern Wall Street

⁵ Lopez, R. S. (1976). The Commercial Revolution of the Middle Ages

المطلب الثالث: أهمية الشراكة الاستثمارية

أولاً: تعزيز السيولة وتوفير التمويل للمشاريع الكبرى

تلعب الشراكات الاستثمارية دورًا محوريًا في توفير السيولة اللازمة للمشاريع الكبيرة ذات التكلفة العالية، مثل مشاريع البنية التحتية والطاقة، والتي قد تتجاوز قدرتها المالية على التمويل الذاتي¹.

ثانياً: توزيع المخاطر بين الشركاء

من خلال تقاسم المخاطر بين الشركاء، تقلل الشراكات الاستثمارية من العبء المالي والأمني على الطرف الواحد، مما يعزز الاستقرار والاستمرارية².

ثالثاً: نقل الخبرات والتكنولوجيا

غالبًا ما تؤدي الشراكات بين شركات محلية وأجنبية إلى انتقال المعرفة الفنية والتكنولوجية، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد المحلي³.

رابعاً: خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي

الاستثمارات الجديدة الناتجة عن الشراكات تفتح آفاقًا جديدة للتوظيف وتنمية المجتمعات المحلية، وتساهم في زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة⁴.

خامساً: دعم مشاريع البنية التحتية عبر شراكات القطاعين العام والخاص

الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) تُعتبر من أهم أدوات تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية، مثل الطرق، المطارات، والمستشفيات، حيث تضمن كفاءة التنفيذ وتخفف الضغط المالي على الدولة⁵.

¹ Brealey, R. A., Myers, S. C., & Allen, F. (2020). Principles of Corporate Finance

² Damodaran, A. (2012). Investment Valuation: Tools and Techniques

³ البنك الدولي (2020). الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التنمية

⁴ هشام أحمد عبد المجيد (2019)، الإدارة المالية والاستثمارية للشركات، دار المريخ للنشر، الرياض

⁵ World Bank (2021). Public-Private Partnerships: Reference Guide Version 3.0

المبحث الثالث: مقارنة بين الشراكة الاستثمارية في الاقتصاديات الرأسمالية والإسلامية

لا يمكن فصل الشراكة الاستثمارية عن النظام الاقتصادي الذي تعمل ضمن إطاره. ولذلك، فإن هذا المبحث يهدف إلى مقارنة الشراكات الاستثمارية في النظامين الرأسمالي والإسلامي، من حيث الفلسفة الاقتصادية، وآليات التمويل، وتوزيع المخاطر، والضوابط الأخلاقية والشرعية، ويتيح هذا التحلق فرصة لفهم الاختلافات الجوهرية بين النموذجين، وتحديد الجوانب التي يمكن البناء عليها لتعزيز الشراكات الاستثمارية في المجتمعات ذات الاقتصاد المختلط أو الاقتصاد الإسلامي.

المطلب الأول: أهمية الشراكات في النظام الرأسمالي

في الاقتصاديات الرأسمالية، تُعتبر الشراكات الاستثمارية أداة لتعظيم الربح وتوزيع المخاطر.

تتميز هذه الشراكات بأنها:

1. تركز على تحقيق الربح.

2. تعتمد على أدوات الدين في التمويل.

3. تُدار بواسطة مؤسسات مالية مركزية.

أولاً: الفلسفة الاقتصادية

يهدف الاستثمار في النظام الرأسمالي بشكل أساسي إلى تعظيم الربح وتحقيق النمو الاقتصادي يقوم هذا النظام على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ويعتمد بشكل كبير على آليات السوق الحرة والمنافسة¹.

ثانياً: آليات التمويل

تنوع آليات التمويل في النظام الرأسمالي لتشمل: التمويل بالأسهم والسندات: يتم جمع الأموال من خلال إصدار الأسهم في البورصات أو السندات التي تمثل قروضاً بفائدة، وكذلك القروض المصرفية: تلعب البنوك الدور الأساسي في توفير التمويل للشركات والمشاريع من خلال القروض التقليدية.

¹ حلبي نبيلة، زاوي فضيلة، استراتيجية الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جوان 2025، جامعة الوادي، الجزائر ص 424-439

ثالثاً: رأس المال المخاطر (Venture Capital):

يستهدف هذا النوع من التمويل الشركات الناشئة ذات الإمكانيات العالية للنمو، حيث يتم توفير رأس المال مقابل حصة في الملكية.

- إعادة استثمار الأرباح: تقوم الشركات بإعادة استثمار جزء من أرباحها لتمويل توسعاتها ومشاريعها المستقبلية.

- توزيع المخاطر: يتحمل المستثمرون في النظام الرأسمالي المخاطر بشكل أساسي بناءً على نوع استثماراتهم. ففي حالة الأسهم، يتحمل المساهمون مخاطر تقلبات السوق، بينما يتحمل حاملو السندات مخاطر الائتمان. وتوفر المسؤولية المحدودة للمساهمين حماية لأصولهم الشخصية في حالة إفلاس الشركة.

رابعاً: الضوابط الأخلاقية والتشريعية

تخضع الشركات الاستثمارية في النظام الرأسمالي لمجموعة من الضوابط التي تفرضها الحكومات والهيئات التنظيمية، وتشمل:

1. القوانين واللوائح: مثل قوانين مكافحة الاحتكار، وحماية المستهلك، وقوانين العمل، التي تهدف إلى تنظيم السوق وحماية الأطراف المعنية.

2. المعايير المحاسبية والمالية: تضمن الشفافية والإفصاح في التقارير المالية للشركات.

3. المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR): على الرغم من أنها غالباً ما تكون طوعية، إلا أنها تشجع الشركات على مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية في عملياتها.

المطلب الثاني: أهمية الشراكات في النظام الإسلامي

في الاقتصاد الإسلامي، تُعتبر الشراكات الاستثمارية أساسًا لتحقيق التنمية الاقتصادية ضمن إطار الضوابط الشرعية.

أولاً: الفلسفة الاقتصادية

تستند الشراكات الاستثمارية في النظام الإسلامي إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر الربا (الفائدة)، والاستثمار في الأنشطة المحرمة، (القمار)، والميسر (الجهالة المفرطة أو الغموض) والغرر وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، مع التركيز على مشاركة الأرباح والخسائر.

ثانياً: آليات التمويل

تعتمد آليات التمويل الإسلامي على عقود المشاركة والمضاربة بشكل أساسي:

- 1. المضاربة:** هي شراكة يساهم فيها طرف برأس المال (رب المال) (المضارب)، والطرف الآخر بالجهد والخبرة وبينما يتحمل رب المال الخسارة المالية بالكامل، إلا إذا كانت ناتجة عن تقصير أو إهمال من المضارب. يتم تقسيم الأرباح بين الطرفين وفق نسبة متفق عليها مسبقاً.
- 2. المشاركة:** هي عقد شراكة يساهم فيه جميع الأطراف برأس المال والجهد تعتبر المشاركة من أهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية. ويتم تقسيم الأرباح والخسائر بينهم وفق نسب متفق عليها.
- 3. الصكوك:** هي صكوك مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تمثل حصصاً في ملكية أصول مادية أو منافع أو خدمات، وتعتبر بديلاً للسندات التقليدية.

ثالثاً: توزيع المخاطر

ففي عقد المشاركة، يتم تقاسم الخسائر بين الشركاء بنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال. يتم توزيع المخاطر في النظام الإسلامي على أساس مبدأ مشاركة الأرباح والخسائر أما في عقد المضاربة، فيتحمل رب المال الخسارة المالية، بينما يخسر المضارب جهده فقط، ما لم يكن هناك تقصير منه.

رابعاً: الضوابط الأخلاقية والشرعية

تتميز الشراكات الاستثمارية الإسلامية بضوابط صارمة لضمان التوافق مع الشريعة:

1. هيئات الرقابة الشرعية: تشرف لجان وهيئات شرعية على جميع المعاملات والمنتجات المالية للتأكد من التزامها بالمبادئ الإسلامية.
2. حظر الأنشطة غير المشروعة: لا يجوز الاستثمار في أي نشاط يتعارض مع تعاليم الإسلام مثل الشركات التي تتعامل بالربا، أو تنتج وتبيع المحرمات.
3. الشفافية والعدالة: تؤكد الشريعة الإسلامية على أهمية الشفافية والعدالة في جميع المعاملات، وحظر الغش

يمكن إبراز الفروقات في الجدول التالي:

الجدول (1): الفروقات بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الإسلامي

المعيار	النظام الرأسمالي	النظام الإسلامي
الملكية	فردية ومطلقة	مشتركة من حيث المسؤولية
توزيع المخاطر	غالبًا ما تكون على الطرف الواحد	موزعة بين الشركاء
الضوابط الأخلاقية	غير ملزمة	جوهرية وواضحة
الهدف	تعظيم الربح	تحقيق المنفعة العامة والتنمية المستدامة
التمويل	يعتمد على الفائدة والديون	يعتمد على المشاركة والمضاربة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر السابقة

وهكذا، فإن الاختلاف بين النظامين ليس فقط في الآليات، بل في الفلسفة الاقتصادية الكامنة خلف الشراكات، حيث يُعطي النظام الرأسمالي الأولوية للملكية الفردية وتعظيم الربح، بينما يشدد النظام الإسلامي على العدالة وتقاسم المخاطر ضمن إطار أخلاقي وشرعي .

خلاصة الفصل الأول

تواجه الشراكة الاستثمارية في المستقبل تحديات وفرصًا جديدة، تتطلب تكيّفًا مع التطورات التكنولوجية والاستدامة البيئية، وكذلك مع تأثيرات الأزمات العالمية. وفيما تُعدّ الشراكات في النظام الرأسمالي وسيلة لتعظيم الربح، فإن النظام الإسلامي يركز على تحقيق العدالة ومشاركة المخاطر ضمن إطار أخلاقي واضح. ومن ثم، فإن فهم هذه الاختلافات يُمكن صانعي القرار من اختيار النموذج الأنسب لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة

الفصل الثاني:
أدوات التمويل
الاسلامي

تمهيد

تُعد أدوات التمويل الإسلامي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي، حيث تعد بمثابة همزة وصل بين أصحاب الفائض المالي (المدخرين) بأصحاب العجز المالي (المستثمرين أو طالبي التمويل)، ضمن إطار تشريعي وأخلاقي يستمد مرجعيته من الشريعة الإسلامية.

وتتميز هذه الأدوات بأنها تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الإخلال بالمبادئ الإسلامية، مثل تحريم الربا، والغرر، والميسر، مع التأكيد على العدالة والشفافية وتقاسم المخاطر بين الأطراف المتعاقدة. وفي هذا الفصل، سيتم التطرق إلى المفاهيم النظرية المرتبطة بأدوات التمويل الإسلامي، مع التركيز على خصائصها، وآليات عملها، ودورها في تمويل المشاريع، ودفع عجلة التنمية في إطار اقتصادي إسلامي منضبط.

المبحث الأول: صيغ التمويل على اساس المشاركة (التمويل الاستثماري) (عقود المشاركة)

تتميز أدوات التمويل الإسلامي بارتكازها على جملة من المبادئ المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة في المعاملات وتقاسم العوائد والمخاطر بين الأطراف المتعاقدة، وفي هذا المبحث، سيتم التطرق إلى أهم هذه الأدوات، مع التركيز على خصائصها وآليات عملها.

المطلب الأول: المضاربة

أولاً: تعريف المضاربة

عرّفها الفقهاء على أنها عقد بين طرفين، يقدم الطرف الأول مالا، ويقدم الطرف الثاني جهداً، ويتم تقسيم الناتج بينهما حسب النسب المتفق عليها.¹

المضاربة أو القراض عرّفته المادة (1404) بأنه: "نوع شركة على أن يكون رأس المال من طرف، والسعي والعمل من الطرف الآخر"، أو أنه: "دفع مالٍ معينٍ معلومٍ لمن يتجر فيه بجزءٍ مشاعٍ معلومٍ له من ربحه"¹

¹ شريقي جعفر، دور صيغ التمويل الاسلامي في تحفيز النمو الاقتصادي دراسة مقارنة (الجزائر-ماليزيا) للفترة 2000-2018، جامعة محمد خيضر-بسكرة سنة 2021-2022 ص 26.

ثانيًا: أنواع المضاربة

تنقسم المضاربة إلى مطلقة ومقيدة.

1. المضاربة المطلقة:

هي التي يُفوّض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يُقيده بقيود، وإنما يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة، وذلك اعتمادًا على ثقته في أمانته وخبرته.

ومن قبيل المضاربة المطلقة ما لو قال رب المال للمضارب: "اعمل برأيك."

والإطلاق، مهما اتسع، فهو مقيد بمراعاة مصلحة الطرفين في تحقيق مقصود المضاربة، وهو الربح، وأن يتم التصرف وفقًا للأعراف الجارية في مجال النشاط الاستثماري موضوع العقد.

2. المضاربة المقيدة:

هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسبًا بما لا يمنع المضارب عن العمل.²

ثالثًا: الضمانات في عقد المضاربة

يجوز لرب المال اخذ الضمانات الكافية والمناسبة من المضارب، بشرط ان لا ينفذ رب المال هذه الضمانات الا إذا اثبت التعدي او التقصير او مخالفه شروط عقد المضاربة.

رابعًا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمضاربة

تظهر الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمضاربة في:³

¹ محمود عبد الكريم إرشيد، المدخل الشامل الى المعاملات وعمليات المصارف الاسلامية، الطبعة الأولى، عمان-دار النفائس للنشر والتوزيع 2014، ص89.

² شريقي جعفر، مرجع سابق، ص 27.

³ فؤاد بن حدو، الصيرفة الاسلامية موسوعة علمية عن آلية عمل البنوك الاسلامية، الطبعة الأولى، الفا للوثائق نشر -استيراد وتوزيع كتب 36مكرر نخب سايعي احمد س م ك قسنطينة الجزائر، عمان الاردن: البوابة الشمالية للجامعة الاردنية -2021ص430.

1. المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص الاستخدام والتشغيل لكل من العمل الذي لا يتيح له الفرصة لاستخدامه؛
2. التقليل من التفاوت في توزيع الدخل من خلال حصول العمل على حصة من الأرباح التي تحقق، والمساهمة في تحقيق درجة كفاءة أكبر في تخصيص الموارد؛
3. المساهمة في تحسين نوعيه أداء نشاط الاقتصادية؛
4. تحقيق التعاون والتكافل والترابط والانسجام الاجتماعي بين من خلال ارتباط المال والعمل في المضاربة؛

المطلب الثاني: المشاركة

أولاً: تعريف المشاركة

هي عقد من عقود الاستثمار يتم بمقتضى الاشتراك في الأموال لاستثمارها في الأنشطة المتنوعة، بحيث يساهم كل طرف بحصة في رأس المال، ويشتركان في نتائج العملية الاستثمارية من ربح أو خسارة.¹

كما يمكن تعريفها على أنها عملية "عملية خلط مال المصرف بأموال آخرين لاستعمالها في مشروع استثماري سائغ لهم غنمه وعليهم غرمه"²

ثانياً: أنواع المشاركة

تتعدد أنواع المشاركات الى:

1. المشاركة الثابتة (طويلة الاجل):

هي نوع من المشاركة تعتمد على مساهمه المصرف في تمويل جزء من رأس مال مشروع معين، مما يترتب عليه ان يكون شريكاً في ملكيه هذا المشروع وشريكاً كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب المتفق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الاطراف الحصص ثابتة في المشروع، الذي يأخذ شكلاً قانونياً من شركات العقد.

¹ صالحى صالح، اساسيات المالية والاقتصاد الاسلامي، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، تعاونية الصداقة، بئر خادم الجزائر العاصمة، 2020 ص 104.

² شريقي جعفر، مرجع سابق الذكر ص 29.

2. المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك:

المشاركة المتناقصة أو المشاركة المنتهية بالتملك هي نوع من المشاركة يكون من حق الشريك فيها أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسبما تقتضي الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.

3. المشاركة المتغيرة:

هي البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، حيث يمول العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه ثم تؤخذ حصة من الاسهم تستحق نسبة معينة من الارباح النقدية أثناء العام إن وجدت وهي مشاركة مؤقتة يتم الاتفاق على الوقت الذي تنهى فيه.¹

ثالثًا: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشاركة

ان صيغه المشاركة يمكن ان تحقق العديد من المزايا والمنافع الاقتصادية والاجتماعية منها ما يلي:

- 1- تحقيق قواعد اقتصاديه مجزية، فهي تعمل على معالجة الامراض الاقتصادية من خلال زيادة الناتج الوطني والداخل الوطني وتخفيض البطالة وتقليل الآثار السلبية للتضخم ... الخ؛
- 2- استغلال السيولة الزائدة عادة في البنوك الاسلامية مع تحقيق عوائد مرتفعة في العادة؛
- 3- توزيع المخاطر بين أصحاب رؤوس الاموال وتوفير الجهود بسبب توزيع المسؤوليات بين الشركاء.²

¹ شريقي جعفر، مرجع سابق، ص 30.

² فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص 436.

المطلب الثالث: المزارعة

3- المزارعة:

أولاً: تعريف المزارعة

"عبارة عن عقد بين شخصين أو أكثر على استثمار الأرض بالزراعة، على أن يكون الناتج منها مشتركا بينهما حسب الاتفاق"، وهي شكل من اشكال المضاربة.¹

ثانياً: أنواع المزارعة

وهي على النحو التالي

- 1- أن تكون الأرض والمدخلات من قبل أحد الطرفين على أن يقوم الآخر بكل العمل؛
- 2- أن تكون الأرض وحدها من قبل أحد الطرفين، على أن يقوم الآخر بكل العمل؛
- 3- أن تكون الأرض والعمل من طرف، والمدخلات من الطرف الآخر؛
- 4- أن تكون الأرض من طرف والمدخلات من طرف ثان، والعمل من طرف ثالث؛
- 5- الاشتراك في الأرض والمدخلات والعمل؛²

ثالثاً: أهمية المزارعة

تعتبر المزارعة أداة استثمار كمن أدوات الاستثمار طويلة الاجل، تتحقق مصلحة كل من الطرفين: صاحب الأرض والعامل، وهي محققة للتنمية وبيذره الدخل والناتج المحلي من الأرض والاستفادة من خصوبة الأرض ومياه الأنهار التي قد تضيع سدى وتراق هدرا. وما أكثر الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة أو الاستثمار في الدول العربية وخاصة الجزائر، وتحتاج الى رؤوس أموال كبيرة لزراعتها واستصلاح بعضها، فتندر خيرا كبيرا ينفع الأمة والبلاد.³

¹ فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص 438.

² فؤاد بن حدو، المرجع نفسه، ص 439.

³ وهبة الزحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، دمشق، دار الفكر، 2002، ص 119.

رابعاً: مدة انتهاء عقد المزارعة

تنتهي المزارعة بانقضاء مده العقد، او بموت أحد المتعاقدين، وفسخ العقد بالعدر كحلوق دين فادح الارض، وطروء عذر للمزارع كالمرض، والسفر وترك الحرفة، والتطوع للجهاد، والخيانة بالسرقة، ونحوها.

المطلب الرابع: المساقاة

أولاً: تعريف المساقاة

"هي معاقدة على ان يدفع شخص شجره او زراعته الى شخص اخر يتعهد بالسقي والحفظ والتربية مقابل جزء شائع معلوم من ثمره" وهي شكل من اشكال المضاربة".¹

"هي صيغته من صيغ الاستثمار الزراعي تقوم على استغلال الاشجار المتنوعة بحيث يشترك فيها صاحب الاشجار بثروته تلك مع صاحب العمل بجهده (المساقاة)، وتكون نتيجة الاستغلال الايجابية بينهما بنسبة معينة يتفقان عليها".²

ثانياً: مورد المساقاة

الشجر المثمر كالنخل وشجر العنب وغير ذلك من اشجار الفاكهة، وكذلك الشجر غير المثمر كشجر الحور والصفصاف، وشجر الحطب، لان الجواز للحاجة، وهي تعم الجميع وكلها يحتاج الى السقي والحفظ.³

ثالثاً: أركان المساقاة

- 1- الاجابه والقبول صراحه او بدلالة معتبرة؛
- 2- ان يكون كل من العاقدين كامل الاهلية؛
- 3- ان يكون الشجر معيناً ومن شأنه حصول الناس ويحتاج الى سقيا ورعايه؛³

¹ فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص441.

² صالح الصالح، مرجع سابق، ص116.

³ المعايير الشرعية، النص الكامل للمعايير الشرعية، المعيار الشرعي المساقاة رقم 50 ص1203

المطلب الخامس: المغارسة

أولاً: تعريف المغارسة

"هي ان يدفع الشخص ارضه لمن يغرس فيها شجراً، على أن يقسم الشجر مع الارض نصفين بين المالك والعمل " وهي شكل من أشكال المضاربة.¹

ثانياً: مجالات تطبيق المزارعة والمساقاة والمغارسة

يمكن للبنوك الاسلامية أن تستغل هذه العقود في توظيف سيولتها المعطلة، ولديها من القانونين والمستشارين الشرعيين والماليين والخبرات المتنوعة ما يمكنها من ذلك.

إن دخول البنوك الاسلامية في العقود يساهم بشكل فعال في إعادة إحياء الاراضي الزراعية وزيادة الدخل الوطني ، والحد من هجرة الناس من الريف إلى المدينة بل وتشجيع الهجرة العكسية ، كما أن تفعيل هذه العقود في البنوك الاسلامية يساهم في زيادة هامش الضمانات لدى هذه البنوك ، وذلك لأنها لن تحجم عن قبول الاراضي الزراعية كضمانات لأنواع التمويل الاخرى ، وفي حال اضطرت للاستيلاء على الضمانات ، فلن تضطر لبيعها بأسعار بخسة ولن يشكل الاحتفاظ بها عبئاً على البنك لان هذه العقود تساعد البنك الاسلامي في استثمار هذه الاراضي وعدم تعطيلها ، وبالتالي تحقيق عوائد مجزية .²

¹ وهبة زحيلي، المعاملات المالية المعاصرة، مشق، دار الفكر 2002ص121

²فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص446.

المبحث الثاني: الصيغ القائمة على أساس البيع (التمويل التجاري) (عقود المدائنة)

سيتم التطرق إلى ادوات التمويل القائمة على المديونية، والتي يكون فيها الاتفاق على الثمن والربح من شروط صحتها.

المطلب الأول: المرابحة

أولاً: تعريف المرابحة

"البيع بمثل الثمن الأول مع الزيادة"¹

ثانياً: أنواع بيع المرابحة

يمكن تقسيم بيع المرابحة وحسب طبيعة عملية المرابحة إلى ما يلي:²

1- المرابحة البسيطة:

وهي عقد تنحصر العلاقة فيه بين طرفين، حيث يقوم البائع ببيع سلعته بمثل الثمن الأول وزيادة لتمثل تلك الزيادة ربحاً له. وهو الذي يشترط فيه أن يكون ما يتم بيعه ملكاً للبائع. وقد يكون البيع مساومة أو أمانة، وقد يكون الثمن حالاً أو مؤجلاً أو مقسطاً.

2- المرابحة المركبة (المرابحة للأمر بالشراء):

وهي أحد بيوع الأمانة، ويكمن في تقديم طلب من طرف شخص آخر بأن يشتري له سلعة معينة ويعدده بأن يشتريها منه فيما بعد بربح معين يكون من نصيبه، حيث يدعى الطرف الأول الأمر بالشراء والثاني المأمور بالشراء.

¹ فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص 46

² فؤاد بن حدو مرجع سابق، ص 447

ثالثاً: مزايا بيع المراجعة

يتمتع ببيع المراجعة بعدة مزايا من بينها:¹

- 1- تحقق المراجعة ربحاً معقولاً للبنوك الإسلامية في المدى القصير؛
- 2- تتميز المراجعة بانخفاض درجة المخاطرة فيها بالمقارنة مع باقي صيغ التمويل في البنوك الإسلامية كالمضاربة مثلاً؛
- 3- تتيح كذلك المراجعة قدراً من السيولة ذلك أن البنك يقوم بتوظيف جزء فقط من موارده فيها، وهذا يعني أن للبنك القدرة على الوفاء بالتزاماته تجاه الراغبين في سحب جزء من ودائعهم؛
- 4- تتصف المراجعة بالبساطة باعتبار أن الربح يحسب كنسبة من ثمن السلعة أو الخدمة، وهذا يعني أنه بمجرد توقيع عقد المراجعة تصبح العلاقة بين البنك والزبون علاقة دائن ومدين.

المطلب الثاني: السلم

أولاً: تعريف السلم

هو عبارة عن "بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً".²

وهو بيع يقبض ثمنه حالاً، ويؤجل تسليمه إلى فترة قادمة، وقد يسمى (بيع السلف) فصاحب رأس المال يحتاج أن يشتري السلعة، وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدماً لينفقه في سلعته.³

ثانياً: خصائص السلم

من خصائص بيع السلم ما يلي:

- 1- تأجيل تسليم المبيع، ويفارقه بيع الموصوف في الذمة بأنه يكون حالاً؛
- 2- السلم أحص من الدين، لان الدين يثبت في الذمة من غير أن يكون معيناً شخصياً؛

¹ فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص 460.

² محمود عبد الكريم إرشيد، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان دار النفائس للنشر والتوزيع 2021-2022 ص 194.

³ شريقي جعفر، مرجع سابق، ص 41.

3- وجوب تعجيل الثمن وتأجيل المبيع، وبهذا يفارق الاجارة حيث يعجل المبيع فيها وهو المنفعة ويؤجل الثمن؛¹

ثالثاً: شروط ومراحل عقد السلم

1. شروط عقد السلم

عقد السلم مثله مثل كل العقود، لا بد فيه من توفر شروط الصحة فيه وهي الايجاب والقبول واهلية التعاقد، ويشترط لصحة السلم ما يلي:²

- 1- لا بد من بيان جنس المسلم فيه ونوعه وصفته ومقداره؛
- 2- معرفة اماكن وجود السلم فيه ملك البائع عند حلول الآجل؛
- 3- أن يكون الثمن معلوماً حال العقد مقبوضاً في المجلس؛
- 4- أن يكون الآجل بالنسبة للمسلم فيه معلوماً، ويصح تعجيل المسلم فيه قبل حلول الاجل؛
- 5- لا يجوز التصرف في رأس مال السلم قبل قبضه؛

2. مراحل تنفيذ السلم

تتمثل مراحل من قبل الزبون:

- طلب التمويل من قبل الزبون؛
- الموافقة وتبليغ المتعامل؛
- توقيع عقد السلم وعقد الوكالة؛
- قيام الوكيل ببيع السلعة للمشتري النهائي؛
- دفع الثمن للبنك (دفعة واحدة أو على اقساط)؛

¹ فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص 472.

² فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص 473.

رابعاً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لعقد السلم

- المساهمة في تحقيق احتياجات أفراد المجتمع، حيث انه يلبي حاجة المسلم الذي يتعاقد بموجب بيع السلم على السلعة التي يحتاجها، وفي وقت حاجته لها؛
- المساهمة في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية، ومن ثم الاسهام في رفع مستوى معيشة افراد المجتمع؛
- المساهمة في تنشيط الزراعة، وتحقيق التطور فيها خاصة باعتبارها القطاع الرئيسي في الدول النامية؛
- رفع الدخل ومعالجة البطالة الواسعة الانتشار في الدول النامية... الخ¹؛

المطلب الثالث: الاستصناع

أولاً: تعريف الاستصناع

هو " عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع. صنعاً ، يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد ".²

ثانياً: شروط عقد الاستصناع

للاستصناع شروط وضعها الفقهاء حيث يكون العقد صحيحاً:³

- ان يكون العمل والعين من الصانع، اذ لو كانت العين من المستصنع كان العقد إجارة؛
- أن يكون الاستصناع في الاشياء المتعامل فيها، لان مالا تعامل فيه يرجع فيه الى القياس، فيحمل على السلم ويأخذ احكامه؛
- أن يكون المستصنع به معلوماً وذلك ببيان مواصفاته كاملة، وأن يكون حالاً أو استصنع من حلال؛
- لا يلزم في الاستصناع دفع الثمن وقت التعاقد، اذ تعجيل دفع الثمن شرط في السلم لا في الاستصناع؛

¹ فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص475.

² محمود عبد الكريم إرشيد، مرجع سابق، ص206.

³ محمود عبد الكريم إرشيد، المرجع نفسه، ص208.

ثالثاً: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للاستصناع

- يمكن استخدام هذه الصيغة في تمويل المشروعات الضخمة والمرتفعة الثمن والتي لا تستطيع المراجعة تمويلها مثل: تمويل عملية شراء السفن والطائرات... الخ؛
- تساهم ايضاً في الاستغلال الامثل للمهارات وتوليد الدخل وتخفيض معدلات البطالة من خلال توفير مناصب شغل باعتبار أن الاستصناع عادة ما يتطلب استخدام مهارات معينة (حرفيين)؛
- تساعد المستصنع على تلبية حاجته باعتباره غالباً ما يكون مفتقر الخبرة الكافية لتقييم المشروع أو الوقت اللازم لمتابعته أو المال الحاضر لتمويله؛
- عمليات الاستصناع تحرك عجلة الاقتصاد لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخل وتزيد من الطلب الفعال؛¹

المطلب الرابع: الإجارة

أولاً: تعريف الإجارة

- تعرف الاجارة على انها " عقد لازم على منفعة لمدة معلومة بثمن معلوم ".²

ثانياً: أركان عقد الإجارة

أركان الاجارة في اصطلاح الجمهور غير الحنفية أربعة:³

- العاقدان: مؤجر ومستأجر؛
- الصيغة: الايجاب والقبول؛
- أجره؛
- المنفعة؛

¹ فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص 483.

² فؤاد بن حدو، المرجع نفسه، ص 488.

³ فؤاد بن حدو، المرجع نفسه، ص 489.

ثالثاً: أقسام الإجارة

تنقسم الاجارة عند الفقهاء باعتبار تنوع المنفعة المعقود عليها الى قسمين:

1- إجارة أعيان (المنافع): اي أن المعقود هو المنفعة كاستئجار الدور والاراضي والسيارات ونحوها؛

2- إجارة اعمال: أي أن المعقود عليه هو العمل كاستئجار أرباب الحرف والصنائع والعمال. والاجير نوعان

أ- الاجير الخاص: وهو الذي يعمل لشخص واحد لمدة معلومة كالخادم في المنزل والاجير في

المحل.

ب- الاجير العام أو المشترك: وهو الذي يعمل لعامة الناس كالصانع والصبغ والخياط وغيرهم.¹

¹فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص489.

المبحث الثالث: استخدامات أدوات التمويل

المطلب الأول: علاقة أدوات التمويل بالنشاط الاقتصادي

سنوضح باختصار في هذا المطلب استخدامات كل صيغة حيث سنعرضها في جدول حيث الصيغة (العمود الأول) نعرض فيه اسم الصيغة الاستثمارية أو التمويلية المستخدمة في البنوك الإسلامية، أما العمود الثاني سنشرح فيه معنى كل صيغة من حيث:

- نوع العلاقة بين الأطراف.

- كيفية استخدام المال.

- كيف يتم توزيع الربح أو الخسارة.

- الشروط الأساسية لكل صيغة.

أما تطبيقاتها العملية فتوجد في العمود الثالث حيث

- يعرض القطاعات أو الحالات التي يمكن فيها استخدام هذه الصيغة.

- يساعد على فهم كيفية تطبيق هذه الصيغ في الواقع وليس فقط نظريًا.

- يشير إلى الفئة المستهدفة من كل صيغة (مثل: المزارعين، أصحاب المشاريع، الشركات...)

المضاربة: شخص عنده خبرة في التجارة لكن لا يملك رأس مال، يذهب إلى البنك الإسلامي، فيقوم البنك

بتقديم المال له ليستثمره، ويتم تقاسم الربح بينهما بنسبة متفق عليها.

الاستصناع: شخص يريد بناء منزل، لكنه لا يملك السيولة الكاملة، فيعقد مع البنك عقد استصناع لبناء

المنزل، ويتم تسليمه عند الانتهاء.

المساقاة: شخص يملك بستان نخيل، لكنه لا يستطيع رعايته، فيتفق مع شخص آخر يقوم برعاية البستان ويأخذ نسبة من التمر كمقابل.

الجدول (2): عرض أهم الصيغ التمويلية واستخداماتها

الصيغة	التعريف	الاستخدام
المضاربة	عقد بين رب المال والمضارب لتوظيف المال وبيع مشترك.	تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، خاصة لأصحاب الخبرة دون رأس مال.
المشاركة	اشتراك طرفين أو أكثر في رأس المال والإدارة، وتقاسم الربح والخسارة.	تمويل مشروعات إنتاجية وتجارية كبرى، وإقامة شركات بين البنك والعملاء.
الإجارة	تأجير أصل مقابل أجر محدد، وقد تنتهي بالتملك.	تمويل شراء السيارات، المعدات، العقارات، مع تملك تدريجي للأصل.
الاستصناع	عقد تصنيع شيء معين بمواصفات ووقت تسليم محدد.	تمويل المشروعات الصناعية أو الإنشائية، مثل بناء عقارات أو تصنيع آلات حسب الطلب.
السلم	بيع موصوف في الذمة يُدفع ثمنه مقدماً ويُسلم لاحقاً.	تمويل الفلاحين والصناعات الموسمية من خلال دفع مقدم لمنتجات مستقبلية.
المزارعة	شراكة بين المالك والعامل في الأرض على الزراعة وتقاسم الناتج.	تمويل الأراضي الزراعية للفلاحين الذين لا يملكون رأس مال لكن يملكون الخبرة أو الجهد.
المساقاة	اتفاق لرعاية الأشجار المثمرة مقابل جزء من الثمار.	تمويل بساتين النخيل والزيتون وأشجار الفاكهة، خاصة في المراحل التي تتطلب رعاية دون زراعة.
المغارسة	شراكة لزراعة الأشجار وتقاسمها بعد النضج.	تمويل مشاريع التشجير والإنتاج طويل الأجل، مثل أشجار الفاكهة التي تحتاج وقتاً قبل الإنتاج.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر السابقة

المطلب الثاني: علاقة أدوات التمويل بالآجال

أولاً: أهمية التنوع في الصيغ بحسب طبيعة المشروع

- التنوع في صيغ الاستثمار (مثل: المضاربة، المشاركة، السلم، الاستصناع، وغيرها) يمثل ركيزة أساسية في عمل البنوك الإسلامية، لأنه يُمكنّ البنك من اختيار الصيغة الأنسب لطبيعة المشروع أو حاجة العميل، مما يعزز:
- مرونة التمويل: كل مشروع له طبيعة مختلفة، فتنوع الصيغ يساعد في تلبية احتياجات كل قطاع (صناعي، زراعي، تجاري...).
 - زيادة الشراكة الفعلية بين البنك والعملاء: خصوصاً في صيغ مثل المشاركة والمضاربة، حيث يشترك البنك والعميل في الربح والخسارة، مما يخلق تعاوناً وثقة.
 - تقليل المخاطر: من خلال توزيع الاستثمارات على صيغ ومجالات متعددة.
 - تحقيق التنمية الاقتصادية: لأن هذه الصيغ ترتبط بالنشاط الحقيقي، وتُستخدم في تمويل الإنتاج لا المضاربات كما في النظام الربوي.

ثانياً: دور أدوات التمويل في تحقيق مقاصد الشريعة

الاعتماد على صيغ متعددة في التمويل الإسلامي يساهم في تحقيق مقاصد الشريعة، خاصة ما يتعلق بـ:

- حفظ المال.
- تعزيز الإنتاج.
- دعم الفئات غير القادرة على التمويل الذاتي (مثل أصحاب الخبرة دون رأس مال)

ثالثاً: أنواع المدد الزمنية للاستثمار

الجدول التالي يوضح أنواع المدد الزمنية للاستثمار

الجدول (3): أنواع المدد الزمنية للاستثمار

أنواع المدد الزمنية للاستثمار		
النوع	المدة الزمنية	الاستعمال في البنوك الإسلامية
قصير الأجل	أقل من سنة	تمويل رأس المال العامل، مشتريات قصيرة الأجل، دعم السيولة، تغطية نفقات تشغيلية
متوسط الأجل	من سنة إلى خمس سنوات تقريباً	تمويل مشاريع تطويرية، شراء معدات أو آليات تحتاج فترة لاسترداد التكلفة.
طويل الأجل	أكثر من خمس سنوات	استثمارات في العقارات، المشروعات الكبرى، الأسهم طويلة الأجل، البنية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر السابقة

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل مفهوم التمويل الإسلامي وأهميته كبديل تمويلي يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، كما بين كيف يمكن للتمويل الإسلامي أن يدعم الشركات الاستثمارية من خلال توفير أدوات مالية متنوعة ومرنة تلي احتياجات مختلف الأطراف.

الفصل الثالث:
تطبيق (استخدام)
أدوات التمويل
الإسلامي

تمهيد

بعد التطرق إلى الجوانب النظرية لأدوات التمويل الإسلامي، يُعنى هذا الفصل بدراسة التطبيقات العملية لهذه الأدوات، من خلال تسليط الضوء على أبرز الصيغ المعتمدة في الواقع الاقتصادي المعاصر، مع التركيز على بعض التجارب الرائدة في استخدام أدوات التمويل الإسلامي، ولا سيما الصكوك الإسلامية، لما لها من دور مهم في تعبئة الموارد ودعم الشراكات الاستثمارية الكبرى، إضافة إلى استعراض تجارب دول مثل ماليزيا وتركيا والسودان في هذا المجال.

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

في هذا المبحث سوف نتناول الصكوك الإسلامية كإحدى أبرز أدوات التمويل الإسلامي المعاصرة، وذلك لما تتميز به من توافق شرعي وكفاءة اقتصادية، ويشمل ذلك تعريفها ومكوناتها الأساسية، مع بيان دورها في تمويل المشاريع الكبرى والشراكات الاستثمارية.

المطلب الأول: تعريف الصكوك الإسلامية

أولاً: تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

"هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"¹.

ثانياً: تعريف آخر للصكوك الإسلامية

"تحويل مجموعة من الأصول المدرة للدخل غير السائلة إلى صكوك قابلة للتداول مضمونة بهذه الأصول، ومن ثم بيعها في الأسواق المالية مع مراعاة ضوابط التداول."¹

¹ زياد جلال دماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى 2012م 1433، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ص68.

المطلب الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية

تتنوع الصكوك الإسلامية إلى أنواع عديدة حسب الصيغة الشرعية التي يقوم عليها الصك وطبيعة العلاقة التي تربط بين الأطراف المختلفة لهذا الصك، ويمكن توضيح أهم أنواع الصكوك فيما يلي:²

- **صكوك المضاربة:** عبارة عن تقسيم رأس المال إلى حصص متساوية؛ وقد يتم تقديمه بواسطة طرف واحد أو عدة أطراف، وهي صكوك ذات عائد مالي غير محدد ولكنه متوقع، وذلك بقراءة نشاط الشركة المصدرة لها من خلال ميزانيتها المعروضة عبر السنوات الماضية وكذلك مؤشرات السوق.

- **صكوك الإجارة:** عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصصًا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري، يدر دخلًا والغرض منها هو تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي تتعلق بها عقد الإجارة إلى أوراق مالية بصكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية.

- **صكوك المشاركة:** تصدر لإنشاء مشروع أو تطويره، ويصبح المشروع ملكًا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار على أساس تعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

- **صكوك السلم:** تصدر لتحسين رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لأصحاب الصكوك.

- **صكوك الاستصناع:** تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوگًا لحملة الصكوك.

- **صكوك المرابحة:** تصدر لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح السلعة مملوكة لحملة الصكوك، فالمصدر لصكوك المرابحة هو البائع لبضاعة المرابحة، والمكتتبون فيها هم المشترون لهذه البضاعة وحصيلة الاكتتاب هي تكلفة شراء البضاعة، ويملك حملة الصكوك سلعة المرابحة ويستحقون ثمن بيعها.

- **صكوك المساقاة:** عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تصدر لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمار حسب الاتفاق.

¹ زياد جلال دماغ، المرجع نفسه.

² العرابي مصطفى، هو سعية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد-ماليزيا أنموذجا- مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثالث-العدد 1 مارس 2017، ص70.

- **صكوك المزارعة:** عبارة عن وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها لتمويل مشروع معين على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك نصيب في المحصول وفق ما حدده العقد.

- **صكوك المغارسة:** وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس الأشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الأرض والغرس.

- **صكوك الوكالة بالاستثمار:** هي وثائق تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس عقد الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

المطلب الثالث: دور الصكوك الإسلامية في الاقتصاد

نتطرق لملامح هذا الدور على المستويات التالية:¹

أولاً: دور الصكوك على مستوى الاقتصاد الكلي

توفر الصكوك الإسلامية تمويلًا مستقرًا وحقيقيًا للدولة من موارد موجودة فعليًا في الدورة الاقتصادية، مما يجعلها تلعب دورًا بارزًا في إنعاش الاقتصاد والتقليل من آثار الفجوات التضخمية فيه، كما تعتبر الصكوك أداة فعالة لتمويل المشاريع الضخمة خاصة التي تعجز عنها جهة واحدة، كمشاريع البنى التحتية.

ويتجلى دور الصكوك الإسلامية في الاقتصاد من خلال ما يلي:

- **المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية:** فالصكوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى مثل مشروعات البنى التحتية، وقد تكون الصكوك الإسلامية من بين الوسائل الفعالة في تمويل المشاريع الاستثمارية، لأنها قادرة على تعبئة المواد وضمان توجيهها إلى مجالات استثمارية حقيقية، وتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم قطاعات اقتصادية مختلفة؛

¹ العرابي مصطفى، هو، مرجع سابق، ص73.

- معالجة العجز في الموازنة العامة: إذ تمكن الصكوك من المشاركة الشعبية الشاملة من قبل الأفراد لسد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة؛

- القضاء على مشكلة البطالة والأموال المعطلة: تساهم صكوك الاستثمار الإسلامية في القضاء على مشكلة البطالة وزيادة مستوى التشغيل وفي تشغيل الأموال المعطلة، كون هذه الصكوك تحقق رغبات كل من المستثمرين والمدخرين على حد سواء؛

- معالجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد:

- فالصكوك تتيح الفرصة أمام البنوك المركزية لاستخدامها ضمن أطر السياسة النقدية وفقاً للمنظور الإسلامي، بما يساهم في امتصاص السيولة الزائدة في السوق ومن ثم خفض معدلات التضخم؛

- تحقيق التوزيع العادل للثروة:

- فصكوك الاستثمار الإسلامي تعد وسيلة لتحقيق عدالة توزيع الأرباح والخسائر، إذ تمكن جميع المستثمرين من الانتفاع بالربح الحقيقي الناتج عن المشروع بنسبة عادلة؛

ثانياً: دور الصكوك الإسلامية على مستوى المصارف الإسلامية

يلعب التصكيك دوراً بارزاً في زيادة فعالية وكفاءة المصارف الإسلامية، وذلك من خلال:

- زيادة القدرة على استقطاب وإدارة السيولة: يزيد التصكيك من قدرة المصارف الإسلامية على استقطاب السيولة اللازمة لتمويل احتياجاتها المختلفة، وفي المقابل يتيح التصكيك الفرصة أمام المصارف الإسلامية لإدارة السيولة الفائضة لديها؛

- تنوع مصادر التمويل: يعمل التصكيك على تنوع مصادر التمويل متعددة الآجال والمكملة للمصادر التقليدية في المصارف الإسلامية؛

- تحسين الربحية والمراكز المالية: يُحسن التصكيك من ربحية المصارف الإسلامية ومراكزها المالية، بما يتيح من استبعاد الاستثمارات التي تم تصكيكها في بنود الميزانية خلال فترة قصيرة، وبذلك تتخلص

المصارف من الحاجة إلى تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة، وعليه فالتصكيك يعتبر أحد أشكال الاستثمار خارج بنود الميزانية، والذي لا يحتاج إلى رأس مال مثل الالتزامات العرضية؛

- إدارة المخاطر الائتمانية: يعتبر التصكيك طريقة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية بالمصارف الإسلامية، وذلك لأن الأصل محل التصكيك مخاطره محدودة، بينما مخاطر نفس الأصل أكبر إذا كان موجوداً ضمن مكونات أصول المصرف الإسلامي.

المبحث الثاني: التجربة الماليزية في مجال استخدام الصكوك الإسلامية

تعتبر ماليزيا من الدول الرائدة في استخدام أدوات التمويل الإسلامي، وخاصة الصكوك الإسلامية، التي ساهمت في تمويل العديد من المشاريع التنموية، خلال السنوات الماضية، شهدت ماليزيا توسعا في إصدار الصكوك، مما جعلها مركز مهم لهذا النوع من التمويل، وفي هذا المبحث سنتحدث عن كيف تطورت تجربة ماليزيا في استخدام الصكوك، وما العوامل التي ساعدت على نجاحها، والدروس التي يمكن الاستفادة منها في دول أخرى.

المطلب الأول: دراسة تطور الصكوك الإسلامية بماليزيا 2011-2020

على الرغم من تأثير وباء كورونا الذي اجتاحت العالم نهاية عام 2019م على الاقتصاد العالمي، فقد ارتفع إصدار الصكوك العالمية بنسبة 16.8% إلى 152.6 مليار دولار أمريكي في عام 2020 (عام 2019 بلغ 130.6 مليار دولار أمريكي). حيث تبقى ماليزيا تهيمن على أهم أسواق الصكوك بحصة سوقية تبلغ 39.2%، تليها المملكة العربية السعودية 20.4% وإندونيسيا 17.5%، وساهمت هذه الأسواق بنسبة 77.1% من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية، وهذا حسب تقرير لـ "RAM Rating Services Berhad" الصادر بتاريخ 2021/4/1.

أولاً: أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في سوق رأس المال الإسلامي الماليزية

من المعلوم أن الصكوك الإسلامية في ماليزيا تصدر وفق الشريعة الإسلامية المسموح بها من اللجنة الاستشارية الشرعية في هيئة الأوراق المالية الماليزية، وقد يتم إصدارها من شركات خاصة تحت رقابة هذه اللجنة،

أو تصدرها الحكومة وتكون خاضعة لمراقبة البنك المركزي الماليزي. ويمكن تصنيف الصكوك الإسلامية حسب الجهات المصدرة كما يلي¹:

1. الصكوك الحكومية الإسلامية: الصكوك الحكومية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي أصدرتها

الحكومة الماليزية بمثابة شهادات الاستثمار الحكومي (Government Investment Certificates - GIC)، وتم إصدارها في بداية عام 1983، وتعتبر هذه الشهادات أولى الشهادات دون فائدة صادرة عن الحكومة الماليزية. وفي جوان 1983 ظهرت الإصدارات الاستثمارية الحكومية (Government Investment Issues - GII)، وهي شهادات استثمارية تم تطويرها والغرض من إصدارها هو حصول الحكومة على الأموال اللازمة لتمويل إنفاقها على المشاريع التنموية، وقيمة العائد على هذه الشهادات لا يحدد مقدماً، وهذا يعطي البنك الإسلامي الماليزي وكافة المؤسسات المالية الأخرى في النظام المالي المصرفي الماليزي القدرة على استثمار أموالهم في المجالات الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتصل مدة استحقاقها من سنة إلى 5 سنوات. وحالياً يقوم البنك المركزي الماليزي بطرح الإصدارات الاستثمارية الحكومية الجديدة المستندة إلى الربح وفقاً لمبدأ البيع بالثمن الآجل كأداة إضافية، وهذه الطريقة ساهمت في تطوير إصدارات صكوك الحكومة الماليزية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في السوق الماليزي تطوراً كبيراً.

2. الصكوك الإسلامية للشركات: الصكوك الصادرة عن الشركات، عبارة عن إحدى الأدوات المالية

الاستثمارية متوسطة أو طويلة الأجل التي أصدرتها الشركات الخاصة. وطُرحت فكرة هذه الصكوك في ماليزيا عام 1990، وتعد هذه الصكوك أحد أشكال التعاملات البارزة في السوق، وحالياً تصدر هذه الصكوك وفقاً لمبادئ البيع الآجل، المراجعة، الاستصناع، الإجارة، المضاربة والمشاركة. وتخضع هذه الصكوك لرقابة المجلس الاستشاري الشرعي لهيئة الأوراق المالية الماليزية.

¹ لقوي سعيدة، الصكوك الإسلامية أداة مالية مبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية (مقارنة بين النظرية والتجربة)، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الكور الثالث في قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص 209

ثانيًا: دراسة تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا للفترة 2011-2020

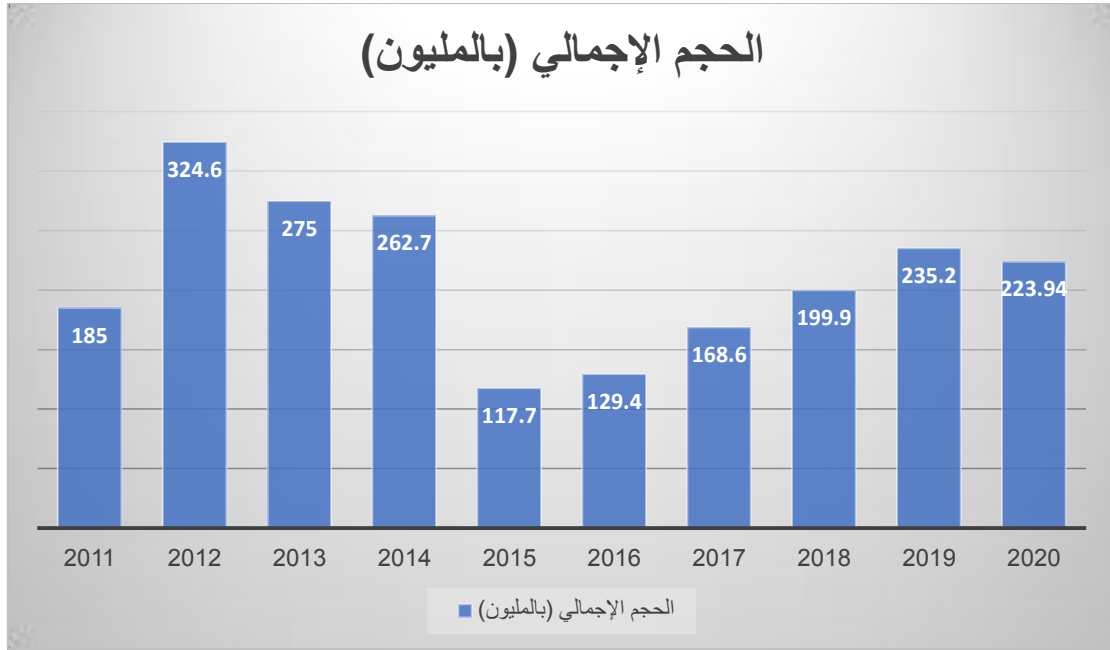
تحافظ ماليزيا على مكانتها الريادية في سوق الصكوك العالمي لسنة 2020، كما تستحوذ على حصة سوقية تبلغ 45.1% من إجمالي الصكوك العالمية، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة 24.6%. وقادت الشركات زيادة حجم الإصدارات بحصة 57.5% من إجمالي الإصدارات لهذا العام، بالإضافة إلى مساهمتها بنسبة 45.4% من حصة السوق من إجمالي إصدارات الشركات العالمية في عام 2020.

ويستمر سوق الصكوك المحلي الماليزي في العمل كمنصة مهمة وجذابة للهيئات الحكومية والشركات لجمع الأموال طويلة الأجل لمختلف الاحتياجات الاقتصادية والتجارية وتطوير البنية التحتية. ففي النصف الأول من عام 2020، بلغت إصدارات الصكوك من قبل الحكومة والشركات 114.07 مليار رينجت ماليزي، تمثل 61.06% من إجمالي إصدارات الصكوك والسندات، بانخفاض قدره 22.88 مليار رينجت مقارنة بالنصف الأول من عام 2019 حيث بلغ إصدار الصكوك الإسلامية 136.95 مليار رينجت ماليزي، وهذا بسبب انتشار جائحة كوفيد-19.

1. تطور الحجم الإجمالي للصكوك الإسلامية في ماليزيا للفترة (2011-2020)¹

يمثل الشكل التالي تطور الحجم الإجمالي للصكوك الإسلامية في ماليزيا للفترة (2011-2020)

الشكل (1): تطور الحجم الإجمالي للصكوك الإسلامية في ماليزيا للفترة (2011-2020)
الوحدة: مليار رينجت ماليزي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على لقوي سعيدة، الصكوك الإسلامية أداة مالية مبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية (مقارنة بين النظرية والتجربة)، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الكور الثالث في قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

من خلال الشكل رقم (1) أعلاه، يتبين أن السوق الماليزي سجل انتعاشًا متزايدًا بين سنتي 2015 إلى سنة 2019 بحجم إصدار سنة 2015 قدر بـ 117.7 مليار رينجت إلى حجم إصدار بلغ 235.2 مليار رينجت سنة 2019، وهذا بفضل الإقبال المتزايد على إصدار صكوك الشركات. ونلاحظ تراجعًا طفيفًا سنة 2020 لحجم إصدار الصكوك الإسلامية الذي قدر بـ 223.94 مليار رينجت، وهذا بسبب تفشي فيروس كورونا-19. شهدت الفترة بين 2012 و2014 ازدهارًا للسوق المالي الإسلامي الماليزي بحجم إصدار قدر بـ

¹ لقوي سعيدة، مرجع سابق، ص 217.

324.6 مليار رينجت و 275.8 مليار رينجت و 262.76 مليار رينجت على التوالي، يفسر هذا الازدهار للسوق بالطلب المتزايد على الصكوك الإسلامية من طرف المتعاملين والشركات، بالإضافة إلى تزايد إصدار الصكوك السيادية من طرف الحكومة الماليزية لذات الفترة. هذا التطور الملحوظ في إصدار الصكوك الماليزية خلال فترة الدراسة (2011-2020) يفسر المكانة الهامة التي تحتلها الصكوك الإسلامية في سوق الأوراق المالية الماليزية، حيث تم تخصيص وإنشاء سوق رأس مال إسلامي لغرض استخدام وتداول الأدوات المالية الإسلامية خاصة الصكوك، تلبية لرغبات المتعاملين والشركات الماليزية الذين لا يتعاملون بالأدوات المالية التقليدية (السندات التقليدية) التي تتضمن نسبة فائدة ربوية والمحرمة في الشريعة الإسلامية.

2. توزيع إصدار الصكوك الإسلامية حسب أنواعها

في عام 2011، وافقت الهيئة العليا للأوراق المالية الماليزية (SC) على 85 إصدارًا من سندات الدين الخاصة بقيمة 112 مليار رينجت ماليزي، منها 44 إصدارًا يخص الصكوك الإسلامية بقيمة 78.9 مليار رينجت ماليزي، وتمثل القيمة 70% من إجمالي الصادرات السندات الجديدة المعتمدة. وفيما يتعلق بمبدأ الشريعة الأساسي، كانت صكوك المشاركة الأكثر إصدارًا في سوق الصكوك الماليزية بناءً على حجم الموافقة وهذا في عام 2011، حيث مثلت صكوك المشاركة 50.7 مليار رينجت ماليزي أو 64% من الحجم الإجمالي للصكوك المعتمدة¹.

والجدول التالي يمثل توزيع إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا حسب الصيغ التمويلية للفترة 2011-2015.

الجدول(4): تطور حجم إصدار الصكوك الإسلامية حسب نوعها للفترة 2011-2020

السنة	صكوك هجينة (%)	صكوك الإجارة (%)	صكوك المضاربة (%)	صكوك الوكالة بالاستثمار (%)	صكوك المرابحة (%)	صكوك المشاركة (%)	إجمالي حجم الصكوك المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية (SC) مليار RM
2011	0	13	5	9	9	64	82.4
2012	7	9	2	8	55	19	71.09

¹ لقوي سعيدة، مرجع سابق ص 219.

الفصل الثالث: تطبيق (استخدام) أدوات التمويل الإسلامي

99.63	30	32	24	0	4	10	2013
96.07	8.42	79.49	3.94	2.63	1.31	4.21	2014
56.83	12	66	10	0	7	5	2015

المصدر: لقوي سعيدة، الصكوك الإسلامية أداة مالية مبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية (مقارنة بين النظرية والتجربة)، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الكور الثالث في قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

يتبين من خلال الجدول أعلاه بأن صكوك المشاركة والمراوحة هي الأكثر تفضيلاً من طرف دولة ماليزيا من بين مختلف الصكوك المتداولة بها، وقد يكون ذلك راجعاً لتوصيات اللجنة الاستشارية الشرعية، لكونهما الأكثر توافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والجدول الموالي يوضح مختلف أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في ماليزيا.

الجدول(5): أنواع الصكوك الإسلامية المتداولة في ماليزيا

أنواع الصكوك الإسلامية	تاريخ أول إصدار	جهة الإصدار	قيمة أول إصدار	مدة الاستحقاق
صكوك المضاربة القائمة على أساس عقد الشراكة	2005	PG Municipal BND	8 مليون رينجت	بعد الانتهاء من المشروع
صكوك المشاركة	2005	Musyarakah One Capital Bhd	250 مليون رينجت	سنتين
صكوك الوكالة بالاستثمار	2011	شركة غولف للاستثمار	-/-	-/-
صكوك المراوحة القائمة على أساس عقد البيع	1994	الحكومة الماليزية	-/-	خمس سنوات
صكوك البيع بثمن آجل	-/-	-/-	-/-	من 3 أشهر إلى سنة
صكوك الاستصناع	2003	SKS Power Sdn Bhd	5.6 مليار رينجت	من خمس إلى تسع سنوات
الإجارة الدولية القائمة على أساس عقد الإجارة	2002	الحكومة الماليزية	600 مليون دولار	تستحق حتى 2007
الإجارة المحلية	2004	Ingress Corporation Bhd	160 مليون رينجت	-/-

المصدر: لقوي سعيدة، الصكوك الإسلامية أداة مالية مبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية (مقارنة بين النظرية والتجربة)، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الكور الثالث في قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

المطلب الثاني: أثر تطور حجم الصكوك الإسلامية على تحقيق التنمية الاقتصادية بماليزيا

لقد ساهمت الصكوك بشكل كبير في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد في ماليزيا، فمنذ ظهورها سنة 1990 قدمت أداة جديدة لاستعمالها من طرف الشركات الخاصة والحكومة على حد سواء، بتلبية حاجياتهما الاستثمارية أو التنموية. فالإحصائيات تبين أن القطاع الأكثر إصدارًا للصكوك يتمثل في القطاع المالي بنسبة 21%، متبوعًا بقطاع النقل بـ 22% ثم قطاع الطاقة والمناجم بـ 26%، فقطاعي البناء والاتصالات استقطبا ما نسبته 20% لكل قطاع، في حين قطاعات العقار والنفط والغاز والخدمات أصدرت صكوكًا بنسبة 1% في كل قطاع، وقطاعات أخرى تحصلت على 1%.

أولاً: مساهمة الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الميزانية المالية

ساهمت الصكوك الإسلامية الصادرة عن الحكومة الماليزية في تمويل العجز لعدة سنوات، والجدول التالي يوضح قيمة تمويل عجز الميزانية المالية للسنوات 2014-2017:

الجدول(6): قيمة تمويل عجز الميزانية المالية (2014-2017) (بالمليار رينجت ماليزي)

السنة	إيرادات الحكومة	نفقات الحكومة	عجز الميزانية
2014	2206	2591	(385)
2015	2191	2578	(387)
2016	2126	252.1	(385)
2017	219.7	250.8	(411)

المصدر: لقوي سعيدة، الصكوك الإسلامية أداة مالية مبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية (مقارنة بين النظرية والتجربة)، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الكور الثالث في قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

يوضح الجدول أعلاه أن عجز الموازنة المالية قد زاد خلال السنوات (2014-2017) بقيمة تتراوح بين 38.5 مليار رينجت في عام 2014 إلى 41.1 مليار رينجت في عام 2017. ومن الناحية التاريخية، فإن جزءاً كبيراً من عجز الموازنة المالية تم تمويله عن طريق أدوات سوق رأس المال الإسلامي، ومع الأخذ في الاعتبار العجز الكبير في ميزانية 2017، تم التوصل إلى أن الحكومة المالية ستظل ملتزمة بدعم إصدار الأوراق المالية الإسلامية لتمويل عجزها في الميزانية¹.

ثانياً: إصدار الصكوك الإسلامية المالية الصادرة منذ عام 1996 حتى عام 2014

بلغت قيمة الصكوك الإسلامية المالية الصادرة منذ عام 1996 حتى عام 2014، 290.18 مليار دولار أمريكي؛ هذا يمثل 64% من إجمالي الإصدار. ويقفز هذا الرقم إلى 79% إذا تم تضمين الإصدارات شبه السيادية. وتشكل صكوك الشركات 21% فقط من الإصدار أو 94.98 مليار دولار أمريكي من إجمالي الصكوك المالية الصادرة. معظم الصكوك السيادية المصدرة عبارة عن أوراق قصيرة الأجل مدتها أقل من سنة واحدة، وهي في المقام الأول أدوات للمساعدة في إدارة السيولة في السوق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، فقد بدأت إصدارات الشركات في النمو تدريجياً في العامين الماضيين بقيادة الخدمات المالية، لاسيما المصارف. وإصدارات صكوك الشركات في ماليزيا متنوعة بشكل جيد، وهي تشمل المرافق والنقل (كلاهما يخدم

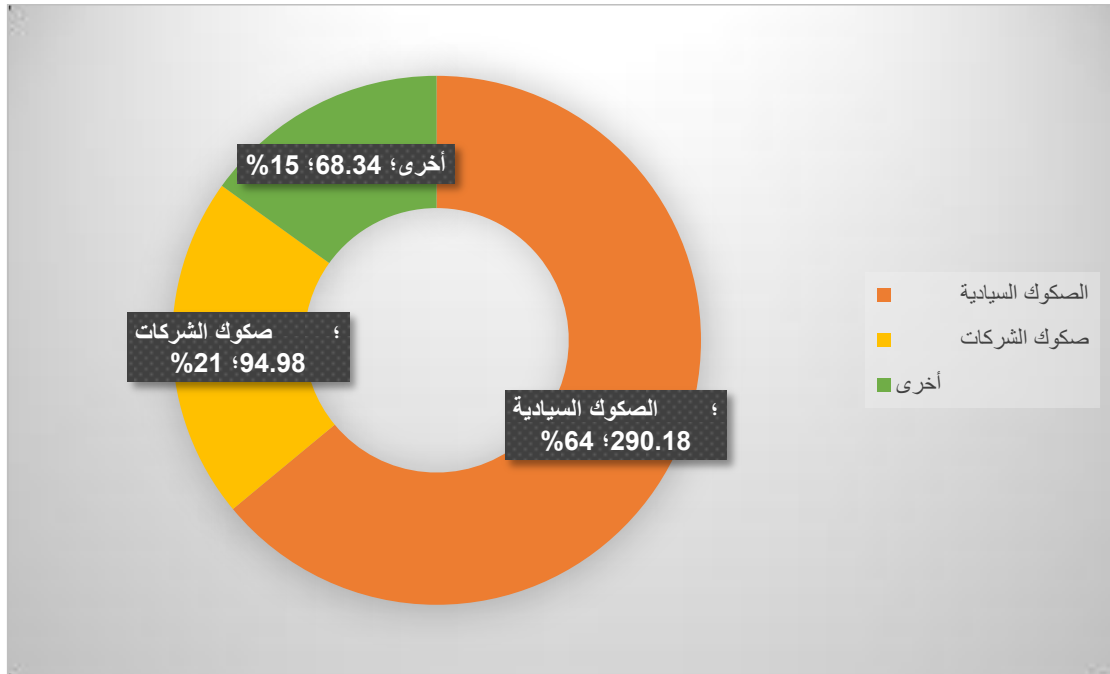
¹ لقوي سعيدة، مرجع سابق، ص 224.

الفصل الثالث: تطبيق (استخدام) أدوات التمويل الإسلامي

بشكل أساسي لبناء و/أو صيانة البنية التحتية) والخدمات، فضلاً عن الإصدارات الأقل تكراراً من قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية¹.

يمثل الشكل التالي إجمالي الصكوك المالية العالمية الصادرة موزعة حسب القطاع 1996- النصف الأول 2014

الشكل (2): إجمالي الصكوك المالية العالمية الصادرة موزعة حسب القطاع (1996- النصف الأول 2014)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على لقوي سعيدة، الصكوك الإسلامية أداة مالية مبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية (مقارنة بين النظرية والتجربة)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الكور الثالث في قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

¹ لقوي سعيدة، مرجع سابق، ص 224.

والجدول التالي يمثل إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا حسب القطاع 1996-2014:

الجدول (7): قيمة إصدارات الصكوك الإسلامية في ماليزيا حسب القطاع (1996-2014)

بالمليار دولار أمريكي

القطاع	عدد الإصدارات	قيمة إصدار الصكوك (مليار دولار)
المؤسسات الحكومية	787	287.02
الخدمات المالية	446	51.71
غير محدد	441	30.08
النقل (المواصلات)	352	28.06
البناء	489	17.68
الاتصالات السلكية واللاسلكية	108	9.43
العقار والمنشآت	163	6.18
Conglomerates تكتلات اقتصادية	41	3.94
الزراعة	99	3.67
المحروقات	88	3.62
الخدمات	56	3.26
الرعاية الصحية	74	1.55
التصنيع	53	1.34
التعليم	11	1.03
المواد الغذائية والمشروبات	23	0.78
السلع الاستهلاكية	31	0.72
الترفيه والسياحة	2	0.32
التعدين والمعادن	8	0.24
تكنولوجيا المعلومات	20	0.22
التجزئة	18	0.18
المجموع	3310	451.02

المصدر: لقوي سعيدة، الصكوك الإسلامية أداة مالية مبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية (مقارنة بين النظرية والتجربة)، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الكور الثالث في قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قطاع المؤسسات الحكومية استحوذ على الحصة الأكبر من قيمة إصدارات الصكوك الإسلامية حيث بلغت قيمتها 287.02 مليار دولار أمريكي، تأتي بعدها الخدمات المالية بقيمة إصدار بلغت 51.71 مليار دولار أمريكي، ليأتي قطاع الطاقة بقيمة إصدار بلغت 30.08 مليار دولار، ثم يأتي قطاع المواصلات بقيمة إصدار بلغت 28.06 مليار دولار، بعدها يأتي قطاع البناء بإصدار بلغت قيمته 17.68 مليار دولار أمريكي، بينما باقي القطاعات فكانت أقل قيمة في إصدار الصكوك الإسلامية حيث تراوحت قيمة الإصدارات بين 0.18 مليار دولار و 9.43 مليار دولار.

ثالثًا: تقييم تجربة ماليزيا في مجال تمويل التنمية الاقتصادية بالصكوك الإسلامية

تعتبر التجربة الماليزية في صناعة المالية الإسلامية من أهم التجارب العالمية في التمويل الإسلامي، وقد جعلت من هذه الدولة إحدى دول العالم الإسلامي الرائدة والقائدة في مجال المالية الإسلامية وما يتعلق بها. هذا ما جعلها قبلة للمؤسسات المالية والحكومات والمصارف الراغبة في تصميم برامج المالية الإسلامية، وكان الابتكار هو الدافع الثابت لماليزيا في تطويرها وإصدارها لعديد من المنتجات المالية الإسلامية خاصة الصكوك الإسلامية، مما أدى إلى تعميق وترسيخ العمل بالأدوات الإسلامية في السوق المالية الإسلامية. فسوق الصكوك الإسلامية الماليزية توفر حلولاً مخصصة للمصدرين الحكوميين والشركات من خلال مجموعة متنوعة من هياكل الصكوك باستخدام عقود إسلامية مختلفة مثل المراجعة أو المضاربة أو الوكالة أو الإجارة أو الهياكل المختلطة بناءً على مجموعات من العقود الشرعية. ويتم دعم هياكل الصكوك من خلال نشاط اقتصادي حقيقي، حيث لديها القدرة على الاستفادة من قاعدة مستثمرين أوسع لكل من الجهة الإسلامية والجهة التقليدية بما في ذلك المستثمرين الأجانب، كما يستفيد عدد متزايد من الشركات بما في ذلك الشركات الأجنبية من قوة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا لإصدار أوراق تجارية منتظمة قصيرة الأجل لتلبية احتياجاتها التمويلية المستمرة¹.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن:

¹ لقوي سعيدة، مرجع سابق، ص234.

- التجربة الماليزية تجربة نمووية ناجحة قائمة على مبدأ التوازن بين الأهداف الكمية والأهداف النوعية؛
- اهتمام التنمية الماليزية بالمبدأ الإسلامي الذي يجعل الإنسان محور النشاط التنموي؛
- إجمالي الصكوك الإسلامية المصدرة والمتداولة في ماليزيا خلال فترة الدراسة (2011-2020) كان له دور إيجابي في تنشيط سوق المالية الإسلامية وبالتالي تمويل التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثالث: الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا

في ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة والتحديات المالية التي تواجه الحكومات، أصبحت الشراكة بين القطاع العام والخاص واحدة من أهم الأدوات الحديثة لتعزيز التنمية المستدامة، فهذا النموذج لا يقتصر فقط على توفير التمويل اللازم للمشاريع الكبرى، بل يسهم في تحسين جودة الخدمات العامة من خلال الاستفادة من خبرات القطاع الخاص، وفي العديد من الدول، ومنها تركيا، أثبتت هذه الشراكة نجاحها في تنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية بطريقة أكثر كفاءة واستدامة، وبناءً على ذلك، سوف نستعرض في هذا المبحث مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهميتها في تعزيز التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص

تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص إحدى الوسائل الأساسية التي يمكن أن تساهم في تمويل المرافق العمومية والمشاريع الكبرى في مجال البنية الأساسية كما أنها تمثل إحدى وسائل التثمين الاقتصادي للملك العمومي.¹

- تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدم تقليدياً من خلال الحكومة. وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون وطرق الأنفاق وشبكات إنارة الطرق والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء.²

¹ سميرة كرمين، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية، مجلة الراصد العلمي، المجلد 06، العدد 01، 2019 ص 254.

² وسيلة مسعود، عباس فرحات، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنى التحتية في تركيا، مجلة بشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2018. ص 207.

- تشير الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى العلاقات التعاقدية طويلة الأجل بين هذين القطاعين في مجال تمويل وتصميم وتنفيذ وتشغيل مشروعات وخدمات البنية التحتية والتي كانت تقدم بشكل تقليدي من طرف القطاع العام.¹

المطلب الثاني: خصائص الشراكة بين القطاع العام والخاص

تتميز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بمجموعة من الخصائص التي تبرز خصوصيتها

واختلافها عن غيرها من المفاهيم. ومن أهم هذه الخصائص الآتي:²

- تعدد الأطراف المشتركة في الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تتميز الشراكة بين القطاعين العام والخاص بتعدد الأطراف المشتركة في تنفيذها. إضافة إلى الجهة الحكومية هناك الشريك الخاص وشركة المشروع والجهات الممولة للمشروع سواء كانت محلية أو أجنبية وشركات المقاولات التي تتولى تشييد المشروع وشركات الإدارة التي تتولى تشغيل واستغلال المشروع وموردو المواد والمعدات اللازمة لكل ذلك.

- تعدد مراحل الشراكة بين القطاعين العام والخاص وطبيعتها المركبة: تعدد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من العمليات المركبة متعددة المراحل ابتداء من مرحلة التصميم مروراً بمرحلتَي التشييد والتشغيل وانتهاءً بنقل الملكية.

- ارتكاز الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مبدأ تقاسم المخاطر: يعد مبدأ تقاسم المخاطر حجر الزاوية في مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث يقوم هذا المبدأ على إيجاد آلية متكاملة لإدارة المخاطر والتوازن تقوم على تنظيم المخاطر التي يتم تحديدها وتحليلها مسبقاً وذلك لغايات تجنبها أو التقليل من آثارها التي تنعكس سلباً على أهداف الشراكة وغايتها الأساسية ومحلها وتكلفتها وجودتها.

- تعدد ميادين ومجالات تطبيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص: تعد مشاريع البنية التحتية ميداناً ومجالاً لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشكل مشاريع البنية التحتية الاقتصادية كالنقل المجال الحيوي

¹ وسيلة مسعود، عباس فرحات، المرجع نفسه، ص207.

² الطاهر ميمون، التجربة التركية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد 02 ديسمبر 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص206.

لمشاريع الشراكة أكثر من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية كالرعاية الصحية والتعليم وذلك لثلاثة أسباب رئيسية هي:

- أن المشاريع التي تتمتع بالسلامة المالية وتعالج اختناقات واضحة في مسار البنية التحتية مثل مشاريع الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة هي على الأرجح المشاريع ذات معدلات العائد المرتفعة وبالتالي تتمتع بالجاذبية للقطاع الخاص.

- أن رسوم الاستخدام غالباً ما تكون مجدية ومحبذة أكثر في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية.

- أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية عادة ما تحظى بأسواق أكثر تطوراً تجمع بين التشييد وتوفير الخدمات ذات الصلة مثل بناء وتشغيل وصيانة طريق برسوم مرور مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية.

المطلب الثالث: مبادئ الشراكة بين القطاعين العام والخاص

هناك العديد من المبادئ التي يجب توافرها لإنجاح عملية الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي:¹

- **الالتزام والتعهد:** وهو أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقاً لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل.

- **الاستمرارية:** غالباً ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى فترات طويلة وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما قد يؤدي بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية كما يجب تحديد الإطار العام ومنهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة.

- **الشفافية:** وتعني التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كشريك لتنفيذ الأهداف الموضوعية مع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.

¹ -الظاهر ميمون، مرجع سابق، ص208.

المطلب الرابع: التجربة التركية في الشراكة بين القطاع العام والخاص

أولاً: لماذا التجربة التركية

شهدت تركيا خلال العقود القليلة الماضية نهضة اقتصادية أهلتها للانضمام لقائمة الدول العشرين الأقوى اقتصاداً في العالم كما أنها تحتل المرتبة الثانية على لائحة الدول الأكثر استثماراً في البنية

التحتية من بين 139 دولة حسب قاعدة بيانات البنية التحتية لدى البنك الدولي. بلغ إجمالي الاستثمارات في مجال البنية التحتية عام 2015 في تركيا مبلغ 7.44 مليار دولار تشكل وحدها نسبة 40% من إجمالي الاستثمارات العالمية في مجال البنية التحتية البالغ 6.111 مليار دولار. قد استقطع مشروع مطار إسطنبول الجديد مبلغ 6.35 مليار دولار كأكبر مبلغ مستثمر في مشروع واحد في تاريخ الاستثمار في البنية التحتية في العالم يليه مشروع طريق Izmir-Gebze بمبلغ التي 3202 مليار دولار.

وتشكل هذه المشاريع تنفيذاً فعلياً لنسبة عالية من رؤية تركيا 356.6 خصصت لها 400 مليار دولار لتطوير بنيتها التحتية.¹

ويرجع ذلك إلى برنامج خصخصة واسع وجريء أدى إلى تخفيض دور الدولة في القطاعات الرئيسية البنوك النقل والاتصالات وخلق طبقة متوسطة من المستثمرين متوسطي المقدرة المالية ساهموا

عبر مشاركات متعددة الصيغ مع القطاع العام ومع المستثمرين الأجانب في تطوير اقتصاد تركيا

بالإضافة إلى موقعها الجغرافي المتميز خاصة بمجاورتها لدول مصدرة للنفط روسيا والعراق مما سمح لها بتوليد 98% مما تحتاجه من الطاقة. كذلك استطاعت تركيا عبر نظام مصرفي مرن ومتطور استقطاب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 8.16 مليار دولار عام 2015 وبلغ رصيده عام 2014 ما مجموعه 195 مليار دولار. مكن هذا التطور الاقتصادي تركيا من أن تصل صادراتها إلى 6.153 مليار دولار ووارداتها 3.204 مليار دولار عام 2015 وهكذا حققت هذه الدولة بعدد سكانها البالغ 239.257.81 نسمة عام 2018 ناتجاً إجمالياً بلغ 5.851 مليار دولار.

¹ الطاهر ميمون، مرجع سابق، ص 211.

كل هذه المعطيات التي تؤكد نجاح السياسة المتبعة من طرف تركيا الدولة حديثة التطور الاقتصادي والمشاركة إلى حد بعيد في تقاليد مجتمعها مع تقاليد وشعوب منطقتنا شكلت الدافع لاختيارها كخبرة يمكن الاستفادة مما تقدمه من دروس حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة في مجال مشاريع البنية التحتية.

ثانياً: أهم المؤشرات الاقتصادية للبنية التحتية في تركيا

يوفر اقتصاد تركيا المتنامي فرصاً مثمرة للاستثمار في البنية التحتية من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص عبر مختلف القطاعات بما في ذلك النقل وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

والطاقة. تحتل البنية التحتية التركية مواقع متقدمة في جداول المقارنات الدولية إذ:¹

- يشكل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في تركيا ضلعاً أساسياً من أضلاع الاقتصاد، حيث يركز على تمكين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم من اقتناء الحلول الحديثة والفعالة والتكنولوجيا المتقدمة في جميع التخصصات. وفي هذا الصدد، عملت تركيا على زيادة اهتمامها بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أكبر وشرعت في إجراء الدراسات الضرورية لكي تتمتع بتواجد ملموس في القطاع في المستقبل.

- قد وصل إجمالي عدد مشتركى الهاتف الثابت إلى 11.308.444 مشتركاً (14 مشتركاً لكل 100 مواطن عام 2017)، و77.800.170 مشتركاً في الهاتف النقال (96 مشتركاً بين كل 100 مواطن عام 2017)، و46.838.412 مستخدماً للإنترنت (58.3% من السكان عام 2016).

- تملك شبكة مواصلات تبلغ 385.754 كم من الطرق البرية منها 2.622 كم طرق سريعة، و12.000 كم من السكك الحديدية منها 1.213 كم فائقة السرعة، و1.200 كم من الطرق المائية. كما تملك 98 مطاراً، و9 موانئ رئيسية، وميناءين للحاويات، وميناءين للاستيراد، بالإضافة إلى خط غاز يبلغ طوله 12.603 كم، وخط للبترول الخام يبلغ طوله 3.038 كم.

بلغ إنتاجها من الطاقة 85.2 جيغاواط، مع تغطية 100% من سكانها بالكهرباء، وتبلغ حصة الطاقة المتجددة (الكهرومائية، الشمسية، الحرارية الأرضية) 30% منها، ويبلغ طول خطوط النقل لها 60.717 كم.

¹ الطاهر ميمون، مرجع سابق، ص212.

- تقدم تركيا عوامل مقنعة لنجاح الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنى التحتية تتمثل في¹
- يحقق الاقتصاد التركي معدلًا سنويًا فعالاً لنمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ 5.7%.
 - يزداد عدد سكان تركيا البالغ 81 مليون نسمة بمعدل مليون نسمة سنويًا، إلى جانب عملية الانتقال السريع لسكان المناطق الحضرية، مما أدى إلى وجود أكثر من 20 مركزًا حضريًا يتجاوز عدد سكانها مليون نسمة.
 - يعمل الموقع الاستراتيجي لتركيا وحجم التجارة المتزايد على دفع البلاد إلى تطوير بنيتها التحتية.
 - تم تنفيذ مشاريع وفقًا لنموذج الشراكة بين القطاع العام والخاص في تركيا بقيمة 135 مليار دولار أمريكي في مختلف القطاعات.
 - حدّدت تركيا أهدافًا طموحة لتطوير بنيتها التحتية بحلول عام 2023 بما يوافق الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية.
 - بدءًا من النقل وخدمات الرعاية الصحية إلى الطاقة، تتوفر فرص وفيرة في المشاريع قيد الإنشاء.
 - يتعزز مناخ تركيا الاستثماري بفضل القوانين المحلية والدولية التي تحمي الاستثمارات وتوفر التحكيم الدولي.
 - تتمتع تركيا بسياسات اقتصادية كلية واستثمارات كما تتمتع بإدارة قوية للمالية، وهو الجانب الأهم مما يدعم الاستثمارات القائمة على الشراكة بين القطاع العام والخاص، التي تتطلب كفاءة المشتريات.

ثالثًا: الهيئة المنظمة للاستثمار في البنى التحتية في تركيا

أنشأت تركيا هيئة خاصة بمسمى وكالة دعم الاستثمار والترويج في تركيا (Investment Support & Promotion Agency) تابعة لرئاسة الحكومة التركية، وتعد المنظمة الرسمية المسؤولة عن ترويج فرص الاستثمار في تركيا للمنظومات التجارية في العالم. كما أنها مسؤولة عن تقديم يد العون للمستثمرين قبل دخولهم تركيا، وخلال وجودهم، وبعد ذلك.

¹ الطاهر ميمون، مرجع سابق، ص 213.

تتبع هذه الوكالة لرئيس الوزراء مباشرة، وتتميز بشبكاتها عالمياً، فهي تدير أعمالها مع شبكة من المستثمرين المحليين الذين تركز أعمالهم في دول خارج تركيا (مثل: الصين، وألمانيا، واليابان، وكندا، والسعودية، والإمارات، والولايات المتحدة). وتنتهج الوكالة أسلوب تقديم كافة خدماتها عبر محطة واحدة بعدة لغات، وتشمل خدماتها:

- تقديم الفرص الاستثمارية.

- تقديم أحدث القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي في تركيا.

- البيانات المتعلقة بالاقتصاد الكلي وشتى قطاعاته.

- تكاليف التشغيل.

- تقارير تحليلية لمختلف القطاعات.

وتقوم الوكالة كذلك بأعمال التنسيق بين المستثمرين والهيئات الحكومية والسلطات المحلية ومنظمات الأعمال التجارية ومقدمي البيانات والخدمات غير الحكومية، كما تقوم بإعلام المستثمرين بالإجراءات والعمليات البيروقراطية ومتابعة جميع المراحل الخاصة بالعمليات الاستثمارية والتراخيص والإقامة والعمل.

تشرط هذه الهيئة أن يتم اختيار وتمويل وتنفيذ المشاريع بالاستناد إلى دراسة جدوى أولية، رغم أن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى اختيار بعض المشاريع (أحياناً) بالاستناد إلى معايير سياسية أو شخصية.

لكون المشروع حظي أو يحظى برعاية شعبية.¹

رابعاً: الإطار القانوني للشراكة بين القطاعين العام والخاص في البنية التحتية في تركيا

اعتمدت تركيا نظام BOT بشكل عام، مع بعض التفرعات المشتقة منه في بعض المشاريع كنظام BOO، إذ نجحت تجارب الشراكة على أساس BOT في جميع مشاريع المطارات، الجسور، الأنفاق، وسكك الحديد في تركيا.

ورغم وجود العديد من السياسات والتوجهات التي تقوم بها حكومة تركيا لجعل البنية التحتية أكثر أماناً وأعلى إنتاجية، ورغم إعطاء الأولوية للمشاريع التي تُنفَّذ بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص واعتبار هذا

¹ الطاهر ميمون، مرجع سابق، ص213.

الأسلوب هو النهج السائد والمعتاد في تطوير مشاريع البنى التحتية القائمة أو توسيعها أو استحداث المزيد منها، ورغم أن إجراءات الاستثمار في تركيا سهلة وتتماشى مع المعايير الدولية،

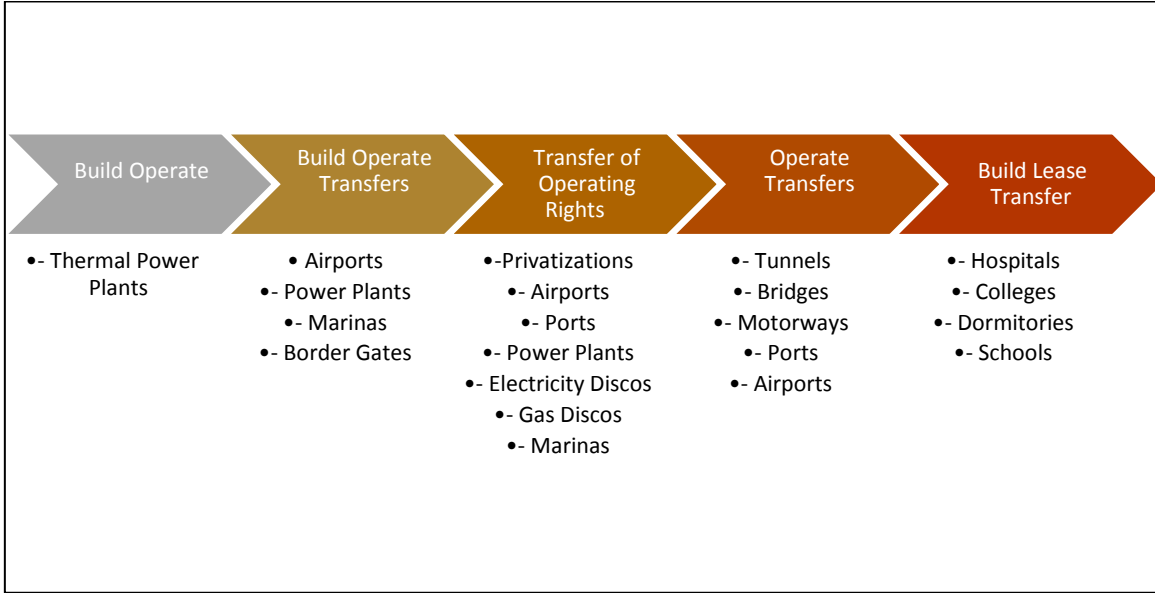
إلا أن العديد من الأدبيات الاقتصادية تشير إلى الحاجة لإصدار أنظمة وقوانين جديدة خاصة بالاستثمار بشكل عام والاستثمار في مشاريع البنى التحتية بشكل خاص.

ومن هذا المنطلق، سنّ البرلمان التركي قانوناً جديداً للاستثمار، مقترحاً من قبل وكالة دعم وتشجيع الاستثمار، يتم بموجبه إيضاح كافة جوانب الاستثمار، وبشكل خاص الحوافز المقدّمة للمشاريع الاستثمارية، مثل: منح قطع أرضية للمشاريع لمدة 40 عامًا، تحويل ملكية الأرض إلى المستثمرين بعد مدة معينة أو ضمن شروط معينة، المشاريع التي تنفذ خلال الوقت المحدد وضمان الدولة للمنتجات والإعفاء من الرسوم الجمركية ودعم تقديم رواتب وأجور ملائمة للموارد البشرية الكفؤة في المشروع كما ينص القانون على استحداث صندوق الثروة التركي (Wealth Turkish Fund) الذي يتوقع أن يساهم بنسبة 5.1% سنوياً من الاقتصاد التركي والذي يقدر أن يكون رأسماله بحدود 200 مليار ليرة تركية.¹

¹ الطاهر ميمون، مرجع سابق، ص214.

والشكل الآتي يوضح نموذج الشراكة القانوني المتبع في مشاريع البنية التحتية في تركيا:

الشكل (3): نموذج الشراكة القانوني المتبع في مشاريع البنية التحتية في تركيا



المصدر: الطاهر ميمون، التجربة التركية في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد 02 ديسمبر 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، ص2014.

خامساً: الدروس المستفادة من التجربة التركية

تقدم التجربة التركية للقطاعين العام والخاص عددا من الدروس ينبغي الاستفادة منها، تتمثل في الآتي:¹

1. ضرورة وجود قانون خاص بالاستثمار بشتى أشكاله

- التجربة التركية في الشراكة تمثل إحدى أنجح التجارب في العالم نظراً لعملها بقاعدة عامة لا استثناء فيها، مما يسمح باختيار وتمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وفق أحد أساليب الشراكة، خاصة أسلوب BOT، بوضوح تام ودون الحاجة إلى تعقيدات حكومية أخرى.
- رغم ذلك، أصدرت الحكومة التركية قانوناً جديداً وشاملاً خاصاً بالاستثمار المشترك يتضمن كافة جوانب الاستثمار، وبشكل خاص الحوافز الاستثمارية.

¹ الطاهر ميمون، مرجع سابق، ص214.

2. العمل وفق سياسات عامة تهدف إلى رفع كفاءة مشاريع الشراكة

- يساهم ذلك في رفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام، مثل تحويل شحن البضائع من وسائل النقل البرية (الشاحنات) إلى النقل الحديدي أو عبر القنوات المائية.
- تم دعم هذا التوجه من خلال إجراءات مثل ربط الموانئ بشبكة السكك الحديدية، مما يساعد على تحسين اقتصادية المشاريع المشتركة.

3. عدم اقتصر مشاريع الشراكة على المشاريع الكبرى فقط

- رغم إمكانية تنفيذ مشاريع صغيرة ضمن هذه الشراكة، إلا أن التركيز غالبًا يكون على المشاريع العملاقة مثل المطارات والطرق السريعة ومحطات الطاقة.
- ينبغي توسيع تطبيق أسلوب BOT ليشمل مشاريع البنية التحتية البلدية أيضًا.

4. عدم الاعتماد على مستثمر واحد أو مقاول واحد في المشاريع الكبرى

- بدلاً من ذلك، يتم تشكيل تجمعات (Consortiums) من المستثمرين لتمويل المشاريع، وتجمعات من المقاولين لتنفيذها، مما يساعد في تفادي تعثر المشاريع بسبب عجز أي طرف.

5. تقليل القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية

- وضع الاقتصاد التركي في مرتبة متقدمة عالميًا من حيث قلة القيود الاستثمارية، مما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

6. مواصلة الإصلاحات الاستثمارية بشكل مستمر

- تواصل تركيا تحسين أنظمة الاستثمار فيها، وخاصة في بنيتها التحتية، لضمان مناخ استثماري أكثر جاذبية واستقطاب مزيد من المستثمرين.
- ينبغي أن تستفيد الدول الأخرى من هذا النهج، وعدم ترك الأنظمة بدون تطوير حتى تصل إلى مرحلة غير تنافسية.

المبحث الرابع: التجربة السودانية في التمويل الأصغر

يشكل التمويل الأصغر أحد الأدوات الفعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يساهم في دعم الفئات الأقل دخلاً وتمكينها من إنشاء مشاريع صغيرة تؤمن لها مصدر دخل مستدام، وقد اكتسب هذا النظام أهمية متزايدة في العديد من الدول، ومنها السودان، الذي اعتمد التمويل الأصغر كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر. في هذا المبحث، سنستعرض الإطار المفاهيمي للقروض الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى التجربة السودانية في هذا المجال، مع تسليط الضوء على دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقروض الصغيرة ومتناهية الصغر

يجمع الاقتصاديون وخبراء التنمية الاجتماعية على أهمية نظام التمويل المصغر وعلى هذا الأساس سنحاول التعرف على أهم الجوانب النظرية للقروض المتناهي الصغر.

أولاً: تعريف القروض المتناهية الصغر

هو تقديم قروض صغرى للأسر غاية في الفقر وذلك بهدف مساعدة هذه الأسر على البدء في أنشطة إنتاجية أو لتنمية مشاريعهم الصغرى واتسعت دائرة التمويل الصغير على مرور الزمن لتشمل مزيداً من الخدمات (الإقراض والادخار والتأمين... الخ) وذلك نظراً لحاجة الفقراء لمجموعة متنوعة من الخدمات المالية بعد أن استعصى عليهم الانتفاع من المؤسسات المالية الرسمية.

هي إحدى الوسائل الاقتصادية لمساعدة الفقراء غير القادرين على الحصول على دعم مالي من الجهات المتخصصة كالبنوك (بسبب عدم وجود ضمان) وذلك للقيام بمشروعات تدر عليهم دخلاً يساعد على تحسين أوضاعهم المالية.

يشير التمويل الأصغر إلى تقديم قروض صغرى للفقراء (خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية) من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلاءم مع ظروفهم.¹

ثانيًا: الخصائص المميزة لبرامج التمويل الأصغر

- غالبًا ما تكون قصيرة الأجل (أقل من 12 شهرًا) وبشكل عام تكون لتمويل رأس المال العامل وتكون على دفعات أسبوعية أو شهرية ويتم صرفها بسرعة بعد الموافقة خاصة لمن يحصلون على تلك القروض بشكل متكرر.

- على عكس ما يتم طلبه من خلال المقرضين التقليديين من ضمانات ملموسة مثل رهن الملكية فإنه يتم طلب ضمانات سهلة كنظام ضمان المجموعة وفيه يكفل الأعضاء بعضهم بعضًا بالتبادل لضمان السداد.

- طلب القرض وإجراءات صرفه تكون بسيطة وسهلة الفهم ويتم تصميمها بما يتلاءم مع المقرضين منخفضي الدخل.²

ثالثًا: أنواع القروض متناهية الصغر

نحدد أهم أنواع القروض متناهية الصغر فيما يلي:³

- **الإقراض الفردي:** لا يفضل تقديم القرض الفردي للمشروع المتناهي في الصغر إلا إذا كان ناجحًا ومستقرًا ولكي يكون كذلك يميل المشروع إلى أن يكون أكبر قليلاً أي المشروع الصغير وهو أكبر من المشروع المتناهي في الصغر وتفضل البنوك التجارية أكثر من مؤسسات التمويل المتناهي في الصغر الدخول في هذا النوع من الإقراض لأنه يشبه العمليات العادية لها.

¹ رفيقة صباغ، صيغ التمويل في الاقتصاد التضامني دراسة حالة لتجربة السودان في تمويل القروض المتناهية الصغر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة جيلالي سيدي بلعباس - الجزائر سنة 2020، ص14.

² رفيقة صباغ، مرجع سابق، ص15.

³ رفيقة صباغ، مرجع سابق، ص16.

- **القرض الجماعي:** يعتمد هذا النوع من القروض على ضرورة تكوين مجموعات من الأفراد المتجانسين ويرجع التجانس إلى كون الأفراد أقارب أو أصدقاء أو مشاركين في نفس المشروع وقد تكون المجموعة صغيرة (من 5 إلى 10 أفراد) أو كبيرة (من 30 إلى 100) فرد

من بين مزاياه أن يتضامن أعضاء المجموعة في مسؤولية السداد حيث تتحمل المجموعة المسؤولية في السداد عمن يتعثرون. ومن بين أهم عيوبه أنه إذا تعرض بعض الأشخاص للتعثرن في السداد نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة فإن لذلك تأثيراً سيئاً على الآخرين الذين قد يتعثروا عن السداد أيضاً ويطلق على هذا بتأثير الدومينو لأن سقوط فرد يؤدي إلى سقوط المجموعة كلها.

- **الإقراض حسب الحاجة:** يتم تحديد حجم القرض وطريقة سداده لكي تناسب احتياجات المقترض (سواء فرداً أو مجموعة) وعادة ما يتوجه الفرد إلى مؤسسة التمويل ويطلب مبلغاً واحداً يلي احتياجاته في شراء آلات أو تجديد معدات أو التوسع. وعادة ما يكون المبلغ المطلوب أكبر من طاقة مؤسسات التمويل المتناهي في الصغر وهي في طاقة البنوك التجارية العادية فلا يمكن مثلاً مقارنة الاحتياج إلى 80 دولاراً بالاحتياج إلى 3000 دولار ويتطلب المبلغ الأكبر للاقتراض مدة أطول بالسداد وهنا ترتفع تكلفة القرض بشكل لا يناسب مؤسسات التمويل المتناهي في الصغر وإنما قد يناسب البنوك التجارية.

- **القروض المتدرجة:** إذا كان المشروع جديداً والمقترض يتعامل مع مؤسسة التمويل لأول مرة فقد ترى مؤسسة التمويل البدء بقرض صغير ولمدة قصيرة (100 دولار لمدة شهرين). فإذا استطاع المقترض السداد وإثبات سيرة ائتمانية جيدة فيمكن هنا زيادة قيمة القرض ومدة السداد (200 دولار لمدة 4 شهور مثلاً) وهكذا يمكن التدرج في رفع قيمة القرض وزيادة مدة السداد.

رابعاً: أهمية القرض المتناهي الصغر

تكمن أهمية القرض المتناهي الصغر في أنه:¹

- يعتبر التمويل الأصغر للمشروعات الصغيرة من الأساليب الناجحة في تنمية الفرد والمجتمع من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لما يتحقق من آثار إيجابية كبيرة له إذا ما نفذ بصورة وطريقة سليمة

¹ رقيقة صباغ، مرجع سابق، ص 17.

- وبأسسه المعروفة والمتعارف عليها عند أهل هذه الصناعة حيث إنه يشجع العمل الحر عن طريق توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة حسب الميول والأفكار الاقتصادية الشخصية.
- يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي الإيجابي.
- أن الدخل الذي يدره أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل ويساعد أيضا على تنوع مصادر دخل الأسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم.
- التخفيف من تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل.

المطلب الثاني: التجربة السودانية في التمويل المصغر

لقد هدفت السودان من خلال السياسات التي تدعم التمويل الأصغر إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة إسهام هذا التمويل في الناتج المحلي الإجمالي ورفع معدلات الادخار بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتخفيض مستوى الفقر وذلك من خلال توفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر وإشاعة روح المبادرة والابتكار لزيادة الدخول والأصول لمختلف شرائح ذوي الدخل المحدود النشطين اقتصاديا.

أولاً: تاريخ التمويل الأصغر في السودان

بادر بنك السودان المركزي في جويلية 2006 بتبني إعداد رؤية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان (2007-2011م) واعتمدها في سبتمبر 2006م كاستراتيجية أساسية لبناء القطاع وتمكينه من لعب دور ريادي لدفع عجلة الاقتصاد في السودان.¹

كما قام بنك السودان المركزي في مارس 2007 بإنشاء وحدة متخصصة للتمويل الأصغر كجهة رقابية وإشرافية ولتطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان تهدف إلى:

¹-رفيقة صباغ، مرجع سابق، ص 18.

- تشجيع وتحفيز التمويل الأصغر (بالنظام الإسلامي) كأداة لتقديم الخدمات المالية للفقراء والشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر وترقية وتطوير التنمية الاقتصادية.

- تقديم التمويل الأصغر من خلال البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية لتسهيل عملية انسياب التمويل للشرائح المستهدفة من موارد القطاع الحكومي وغير الحكومي.

- التطور المؤسسي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال برامج التدريب والتأهيل وبناء القدرات.

أنشأت وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي في العام 2007 كوحدة مستقلة مناط بها العمل على تنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر بالسودان. ومنذ إنشاء الوحدة قامت بمهام كبيرة وتاريخية مما كان له الأثر في تنمية القطاع والنهوض بالتجربة الإسلامية في التمويل الأصغر ليس فقط على النطاق القومي بل أيضا على النطاق العالمي. بدأت مراحل التطوير لقطاع التمويل الأصغر عبر الوحدة بمرحلة البناء الهيكلي والوظيفي وصياغة دورها بإصدار المنشورات واللوائح المنظمة لعمل المصارف في التمويل الأصغر وكذلك تأطير دورها التنظيمي والرقابي والتطويري لقطاع التمويل الأصغر بالبلاد فضلا عن تدريب منسوبيها وترتيب الزيارات الميدانية للتجارب العالمية القائمة على أفضل الأسس والممارسات العالمية في التمويل الأصغر. هذه الخطوات الأولية كانت لازمة في هذه المرحلة إذ أن هذه التجربة متفردة قامت على رؤية جديدة وشاملة لم يسبق لها مثيل من قبل. ثم جاءت مرحلة الاستمرار في إصدار السياسات واللوائح المنظمة وتشجيع المصارف بتمويل القطاع بنسبة من محافظتها التمويلية والبدء في التحول نحو تشجيع قيام مؤسسات التمويل الأصغر بوضع الإطار الرقابي والتنظيمي لإنشاء هذه المؤسسات في العام 2011 وكذلك الدخول في مشروعات قومية في التمويل الأصغر بالولايات بتمويلات من بنك السودان المركزي. كما قامت بوضع وتنفيذ برنامج تمويلي تجريبي كبير الحجم بالتعاون مع عدد من المصارف لتعميق التجربة والبدء في برنامج قومي في مجالات التدريب وفي تصحيح المفاهيم ورفع الوعي بالتمويل الأصغر وعمل الشراكات لتقديم الدعم والإسناد الفني للمؤسسات والمصارف المتخصصة عبر إنشاء الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر وتفعيل دورها كمؤسسة مظلية. والمرحلة الأخيرة استمر فيها رفع الوعي وسط الشرائح المستهدفة بالتمويل وزيادة عدد المؤسسات والمستفيدين بصورة كبيرة وحدثت الإشادات العالمية ووضعت التمويل الأصغر الإسلامي في السودان في الريادة من حيث عدد الممولين والمحفظة القائمة كما شهدت هذه المرحلة الاستمرار في بناء الهياكل المؤسسية من وحدات ومراكز ومجالس قومية والتوسع الكبير في إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر ومددها بالدعم الفني والتمويلات بالجملة عبر استخدام عقد نموذجي بصيغة المضاربة المقيدة خفضت

الفصل الثالث: تطبيق (استخدام) أدوات التمويل الإسلامي

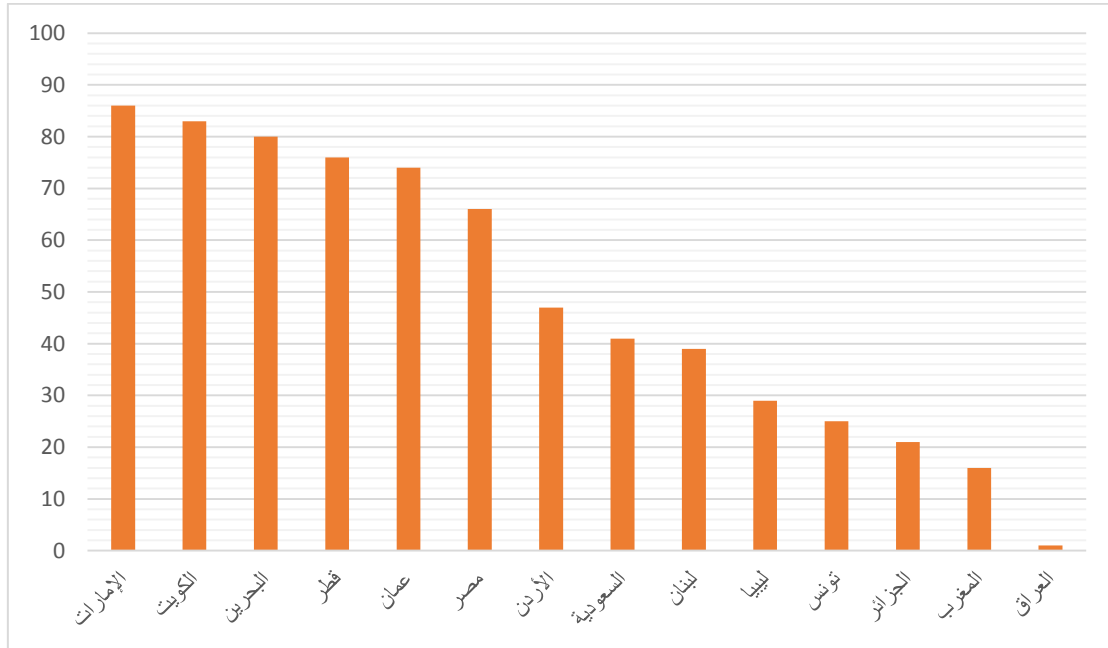
نسب التعثر وزادت عدد الممولين وعادت للمؤسسات بالربحية الجيدة ووجدت الإشادة من البنك الإسلامي للتنمية. كما قامت هذه المرحلة بالعمل على ربط المؤسسات تمويليا بالمصارف لاستغلال جزء من النسبة المحددة غير المستغلة من محافظ المصارف عبر المؤسسات وتوسيع سوق التمويل الأصغر بالجملة بالتحضير لقيام وكالة حكومية لضمان التمويل الأصغر بالجملة والتي سترى النور قريبا. وشهدت هذه المرحلة أيضا العمل مع المجلس الأعلى للتمويل الأصغر لتحويل استراتيجية بنك السودان المركزي لاستراتيجية قومية شاملة للتمويل الأصغر تضم كل الشركاء تأكيدا لقومية التجربة وشمولها فضلا عن التحول نحو العالم الخارجي بنشر مبادئ التجربة على النطاق الإقليمي والعالمي عبر المساهمات بالنشر والمشاركات في المنتديات والزيارات الميدانية واستقبال الوفود الأجنبية من الدول الإسلامية وغير الإسلامية للوقوف على خصائص ومميزات التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي.

ثانياً: واقع التمويل الأصغر في السودان

الملاحظ أن السودان تتقدم على عدد من الدول العربية في عدد المؤسسات الممولة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فهي تحتل المرتبة الثالثة من أصل 80 مؤسسة كما يبينه الشكل الموالي.

الشكل (4): إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تمنح تمويل المشروعات

الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول العربية (مؤسسة)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص 19

لقد برزت عدة مؤسسات في مجال ومويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وكانت البنوك الاسلامية تلعب دور فعال في هذا المجال. كما أنها تعتبر من الاطراف التي كان لها أدوار ايضا البنوك الاسلامية في بعض البلدان حيث قامت بتوفير منتجات تمويلية متناهية الصغر متوافقة مع الشريعة الاسلامية حيث نجح بنك الخرطوم في العمل مع المجتمع الزراعي داخل السودان من خلال منتجات السلم، وسمحت مبادرة بنك الخرطوم للفلاحين أصحاب أحجام العمل الصغيرة في تأمين الأموال الضرورية لتنمية البنية التحتية بما يشمل الأجهزة والمعدات اللازمة لتدعيم عمليات الري من الخزانات الأرضية. كما قام البنك المركزي بتمويل عدد من المشاريع الصناعية وبدأ يركز اهتمامه على قطاع الصناعات الصغيرة تماشياً مع سياسة البنك المركزي السوداني الذي أولى اهتمامه في حل مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وهذا بتبني سياسات ائتمانية تجعل البنوك تهتم بهذا القطاع من المشروعات ولا تتردد في منحه التمويل اللازم.¹

1. آليات ضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

في السودان توجد وكالة لضمان التمويل الأصغر بالجملة "تيسير" التي تمنح الضمانات لمؤسسات التمويل الأصغر حتى تتمكن من زيادة التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والسودان تسعى إلى:

- دراسة إمكانية إنشاء نظام إلكتروني لتسجيل الضمانات المنقولة
- تسعى السودان إلى الشروع في إعداد قانون تسجيل الأصول المنقولة كضمان إضافة إلى عدد من الضمانات كوثيقة تأمين مشروعات التمويل الأصغر.

2. شروط الحصول على القرض الأصغر

نظراً للأهمية الكبيرة لهذا النوع من القروض المصغرة اهتمت السودان بتمويلها وبشروط

¹ - رفيقة صباغ، مرجع سابق، ص 21.

ميسرة تمثلت أهم هذه الشروط في:¹

إعفاء أصحاب المشروعات من القسط الأول بشرط إبراز الجدية.

- قبول الضمان الشخصي وضمانات الصناديق الاجتماعية والاتحادات والمنظمات المعنية بالمشروعات الصغيرة.
- أن يكون النشاط إنتاجيا.
- أن يغطي التمويل التكلفة الكلية ويحقق عائدا مجزيا

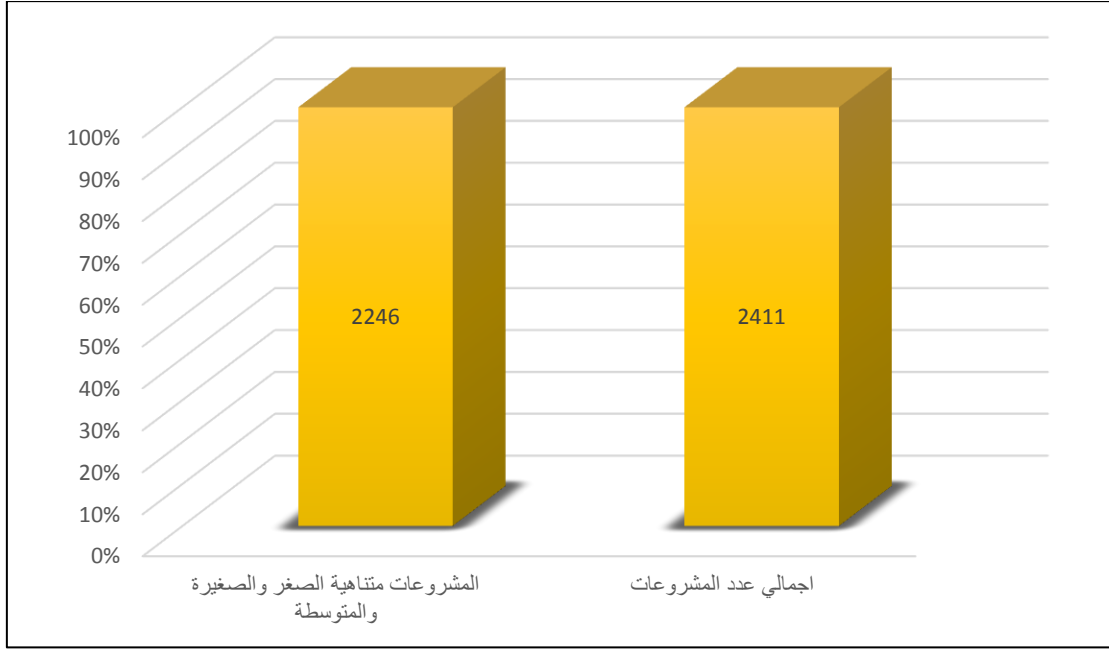
3. واقع التمويل الأصغر في السودان:

تطور عدد المؤسسات الممولة للقروض المصغرة في السودان مسجلا 44 مؤسسة بعدما كانت 33 مؤسسة سنة 2015 وزاد عدد العملاء من 5.1 مليون عميل سنة 2016 إلى ومن أهم المؤسسات الممولة للمشروعات المتناهية. 8102 مليون عميل مع نهاية 07.2 الصغر وكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" التي أنشئت سنة 2013 وبنك الأسرة في السودان هو البنك الوحيد الذي يتخصص كليا في التمويل الأصغر الذي أنشئ سنة 2008.

الشكل (5): إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) ألف سوداني لكل

عميل.

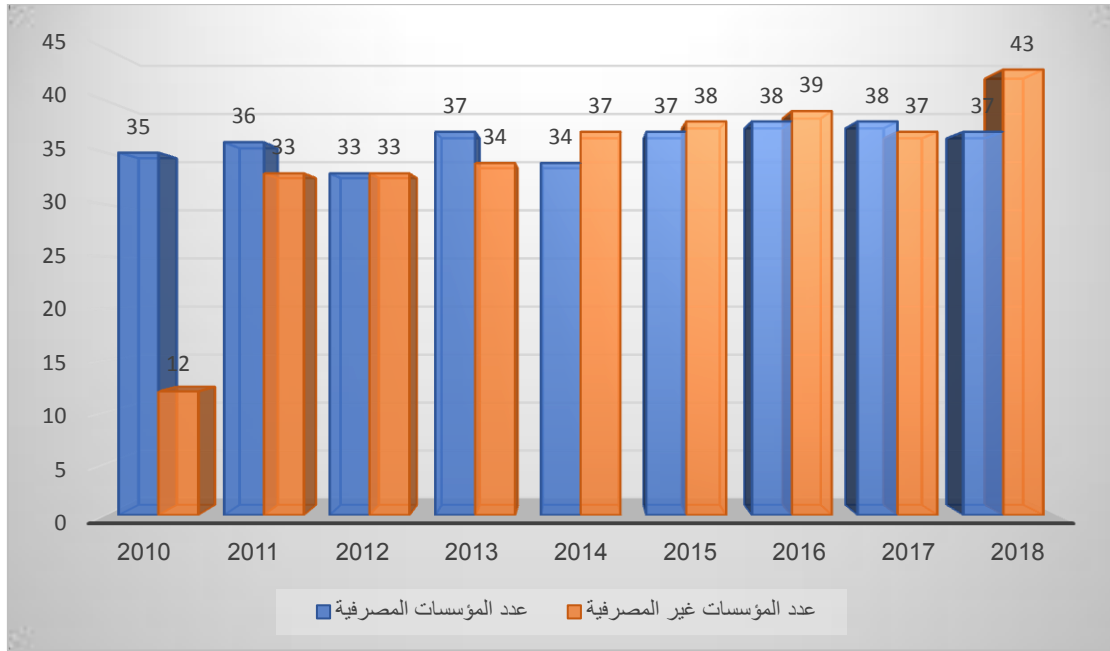
¹ رفيقة صباغ، مرجع سابق، ص21.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص 100

إجمالي عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 22.46 ألف منشأة، بما يمثل نحو 93.1 في المائة من إجمالي عدد المشروعات بالدولة البالغ 24.11 ألف منشأة، وفقاً للمسح الإحصائي الصناعي الذي أجره الجهاز المركزي للإحصاء. حالياً ينصب تركيز السياسات الحكومية على توفير الدعم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل الأصغر متمثلاً في التمويل الذي تنخفض قيمته عن مائة ألف جنيه سوداني لكل عميل.

الشكل (6): إجمالي عدد المؤسسات المصرفية وغير المصرفية التي تقدم تمويلاً للمشروعات متناهية الصغر خلال الفترة (2010-2018)



المصدر: هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول

العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص102

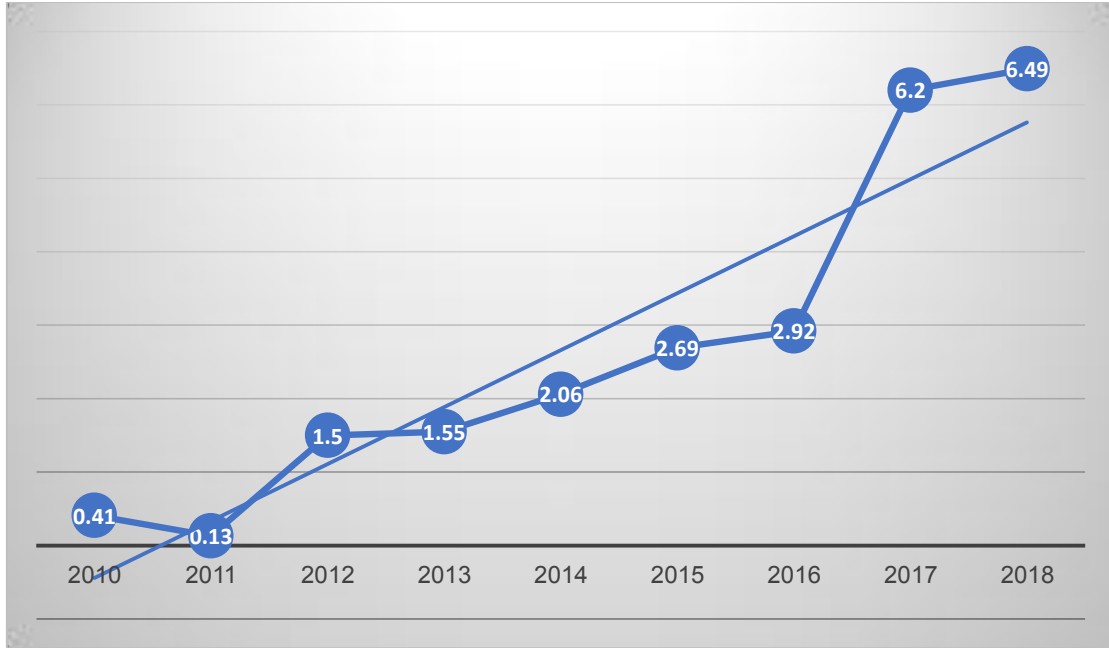
يعتبر التمويل المحلي (الموارد الذاتية، والمؤسسات المصرفية وغير المصرفية، ووزارة المالية)، أبرز مصادر التمويل التي تعتمد عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة. من جانب آخر يستفيد القطاع من التمويل الخارجي (موارد المانحين من المنظمات الإقليمية والدولية). تطور عدد المؤسسات المصرفية التي تمنح تمويلًا للقطاع من 35 مؤسسة عام 2010 إلى 37 مؤسسة عام 2018.

أما إجمالي عدد المؤسسات غير المصرفية التي تقدم التمويل للقطاع فقد بلغ حوالي 43 مؤسسة عام 2018 مقارنة بعدد 12 مؤسسة عام 2010. ارتفعت نسبة التمويل المقدم إلى مشروعات متناهية الصغر إلى إجمالي التمويل المقدم من القطاع المصرفي من 2 في المائة عام 2010 إلى 6 في المائة عام 2017 ثم تراجعت إلى 5 في المائة عام 2018. من جانب آخر، هناك عدد من المؤسسات المحلية غير المصرفية التي تقدم التمويل لقطاع التمويل الأصغر مثل مؤسسات التمويل الأصغر، التي تمنح التمويل بشرط استخدامه لأغراض الشمول المالي. غير التقليدية.¹

¹ هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص101

الشكل (7): حصة المشروعات متناهية الصغر من التمويل المصرفي (2010-2018) (مليار

جنيه سوداني)



المصدر: هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول

العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص102

تبنت الحكومة السودانية عددًا من الممارسات على صعيد النهوض بقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لا سيما من خلال البنك المركزي الذي تبني عددًا من المبادرات لحفز التمويل الأصغر من خلال:¹

- رفع سقف التمويل الأصغر من 50 ألف جنيه إلى 100 ألف جنيه.
- تيسير إجراءات منح التمويل الأصغر وذلك بإصدار تعميم يسمح للبنوك بقبول الضمانات غير التقليدية.
- منح البنوك التي تتوسع في توجيه التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حوافز في شكل خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي المطبق على هذه البنوك بما يتراوح بين 2-5 في المائة نقطة مئوية.

¹ هبة عبد المنعم وآخرون، المرجع نفسه، ص102

- توفير تمويل بصيغة المضاربة المقيدة لمؤسسات التمويل الأصغر وعددها 44 مؤسسة سواء من خلال التمويل المباشر المقدم من البنك المركزي أو من خلال الشراكات مع بعض المؤسسات مثل البنك الإسلامي للتنمية، حيث بلغ التمويل المقدم لهذه المؤسسات 568 مليون جنيه في سبتمبر 2018.
- مواصلة الجهود لتيسير توفير التمويل لشباب الخريجين من خلال "محفظة تمويل شباب الخريجين" التي يساهم البنك المركزي في رأس مالها بمبلغ 36 مليون جنيه لاستقطاب موارد المصارف والجهات الأخرى لتمويل مشروعات شباب الخريجين لتحفيز الشباب على ريادة الأعمال مع إعطاء الأولوية للإناث وأصحاب المهن الزراعية والحيوانية والحرفية.
- توفير الإطار الرقابي والتنظيمي الملائم لمؤسسات التمويل الأصغر من خلال وضع الضوابط المنظمة لهذا النوع من التمويل وقيام البنك المركزي بالمراجعة الدورية للإطار بما يضمن مواكبته للمستجدات في هذا الإطار وفاعليته في دعم وحفز التمويل الأصغر

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل ركزنا على تطبيقات أدوات التمويل الإسلامي من خلال دراسة الصكوك الإسلامية كأحد أبرز الأدوات التمويلية الحديثة، مع تحليل تجربة ماليزيا في تطوير سوق الصكوك وتأثيرها في التنمية الاقتصادية. كما تناول الفصل تجارب الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تركيا، وتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في السودان، مما يبرز مدى تنوع واستخدام أدوات التمويل الإسلامي في بيئات واستراتيجيات مختلفة.

مناقشة الفرضيات ونتائج الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي سعت إلى اختبار مدى صحة العلاقة بين تنوع أدوات التمويل الإسلامي وتعزيز الشراكات الاستثمارية. ومن خلال تحليل الأدبيات والنماذج التطبيقية (التجربة الماليزية، التركية، والسودانية)، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

الفرضية الأولى: يؤدي تنوع أدوات التمويل الإسلامي إلى توفير بدائل مرنة وفعالة لدعم الشراكات الاستثمارية.

أثبتت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية إلى حد كبير؛ فتنوع أدوات التمويل الإسلامي (كالمضاربة، المشاركة، المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة، والصكوك الإسلامية) يتيح التنوع في البدائل التمويلية يتناسب مع مختلف أنواع الشراكات مثل:

- عقود المشاركة والمضاربة تتيح تأسيس شراكات متوازنة في المشاريع الجديدة، خاصة بين أطراف تملك المال دون الخبرة، وأخرى تملك الخبرة دون رأس المال؛
 - عقود المرابحة والاستصناع والسلم تناسب المؤسسات التي تحتاج إلى التمويل لشراء مواد أو تجهيزات بطريقة شفافة ومتوافقة مع الشريعة؛
 - الصكوك الإسلامية توفر التمويل طويل الأجل ذا طابع استثماري يشجع على تمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الكبرى، وهي أداة أثبتت فعاليتها خصوصاً في التجربة الماليزية؛
- كل هذه الأدوات تمنح مرونة كبيرة للفاعلين الاقتصاديين وتُسهّم في دعم مختلف أشكال الشراكات.

الفرضية الثانية: تختلف درجة تأثير أدوات التمويل الإسلامي حسب نوعية الشراكة (فردية، مؤسسية، أو بين القطاعين العام والخاص).

بيّنت النتائج أن هذا الاختلاف حقيقي وملحوظ، فبعض الأدوات الإسلامية أظهرت فاعلية أكبر في سياقات معينة:

- الشركات الفردية والمؤسسية الصغيرة تجد ضالتها في أدوات كالمضاربة والمشاركة والمراجعة؛
 - الشركات بين القطاعين العام والخاص تعتمد بدرجة أكبر على أدوات كالاتصناع، الإجارة، والصكوك الإسلامية، وذلك لقدرتها على تعبئة رؤوس أموال ضخمة وتقاسم المخاطر بفعالية؛
- وقد أكدت التجربة التركبية هذه النتيجة، حيث لعبت صيغ التأجير التمويلي والصكوك دور مهم في تمويل مشاريع البنية التحتية بين القطاعين العام والخاص.

الفرضية الثالثة: توجد معوقات تنظيمية ومعرفية تحدّ من تفعيل الدور الحقيقي لأدوات التمويل الإسلامي في تعزيز الشركات

أكدت الدراسة صحة هذه الفرضية بوضوح، فقد تبين أن هناك عدة عراقيل تعيق الاستفادة القصوى من هذه الأدوات، من أبرزها:

- غياب الأطر القانونية الموحدة، وصعوبة الموازنة بين المعايير الشرعية والتشريعات الوطنية؛
- نقص الوعي والمعرفة لدى المستثمرين وصنّاع القرار حول خصائص هذه الأدوات وطريقة استخدامها؛
- القصور التشريعي في بعض الدول، وعدم مواكبة القوانين المالية لأنظمة التمويل الإسلامي؛
- ضعف المؤسسات المالية الإسلامية أو افتقارها للكوادر المدربة، مما يحد من قدرتها على تصميم منتجات تمويلية متطورة ومتكيفة مع حاجيات الشركات المعاصرة؛
- هذه العوامل مجتمعة تؤثر على الفعالية التطبيقية لأدوات التمويل الإسلامي، بالرغم من نضجها النظري.

خاتمة

يتضح من خلال هذه الدراسة أن أدوات التمويل الإسلامي، بتنوعها ومرونتها، تملك إمكانات كبيرة لدعم الشركات الاستثمارية في مختلف المجالات والمستويات، فهي تقدم بدائل حقيقية للتمويل التقليدي، لا تقتصر على تجنب الفوائد الربوية فقط، بل تتجاوز ذلك إلى بناء علاقات تمويلية تقوم على العدالة وتقاسم المخاطر، وهي مقومات ضرورية لبناء اقتصاد متوازن ومستدام.

وقد أثبتت التجارب التي تم التطرق إليها، ولا سيما في ماليزيا وتركيا، أن نجاح توظيف أدوات التمويل الإسلامي في دعم الشركات لا يتوقف فقط على توفر هذه الأدوات، بل يرتبط أيضًا بوجود بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة، ووعي مؤسسي قادر على تفعيل هذه الأدوات بشكل فعال، ومدى تقبل الشركاء لهذه الصيغ التعاقدية. وتبيّن أن الصكوك الإسلامية، أثبتت جدارتها كأداة فعالة في تمويل المشاريع الكبرى، خاصة في الدول التي تبنت آليات واضحة لتفعيلها.

أما في الحالات التي يغيب فيها هذا الإطار، كما في بعض التجارب العربية والإفريقية، فإن أثر هذه الأدوات يظل محدودًا رغم توفرها من الناحية النظرية.

إن تعزيز الشركات الاستثمارية اليوم أصبح ضرورة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقليص الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات المتزايدة، وفي هذا السياق، يمثل التمويل الإسلامي أحد أبرز البدائل التي يجب استثمارها بطريقة ذكية ومخطط لها.

التوصيات

- تطوير الإطار القانوني والمؤسسي بما يواكب خصوصيات أدوات التمويل الإسلامي ويضمن فعاليتها في بيئات الشراكة.
- تعزيز التكوين والوعي لدى المستثمرين وصنّاع القرار حول خصائص وأهمية هذه الأدوات من خلال برامج تدريب وندوات متخصصة.
- تشجيع الابتكار المالي في تصميم صيغ تمويلية إسلامية جديدة تتماشى مع متطلبات المشاريع المعاصرة ومتغيرات السوق
- دعم البحوث التطبيقية التي تُسلط الضوء على تجارب ناجحة في هذا المجال وتُسهّم في صياغة نماذج عملية قابلة للتطبيق.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال تبني نماذج شراكة تعتمد على أدوات تمويل إسلامية، خاصة في مشاريع البنية التحتية والطاقة.

آفاق الدراسة المستقبلية

تفتح هذه الدراسة المجال أمام أبحاث لاحقة أكثر عمقاً وتطبيقية، ويمكن اقتراح ما يلي:

- إجراء دراسات ميدانية أو استطلاعية لتقييم وعي المستثمرين والمؤسسات بأدوات التمويل الإسلامي.
- التركيز على تحليل تأثير كل أداة على حدة في سياقات استثمارية مختلفة.
- تقييم أثر التمويل الإسلامي في تشجيع ريادة الأعمال وتمويل المؤسسات الناشئة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. إدريس بن عمر المانع، الاستثمار وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، 2015.
2. رشيد درغال، اقتصاديات المصارف الإسلامية - حقيقة المصارف الإسلامية ومصادر أموالها وصيغ تمويلها واستثماراتها، الطبعة الأولى، دار الوراق للدراسات والنشر، الجزائر، 2017.
3. زياد جلال دماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، 2012م / 1433هـ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
4. سيد الهواري، الاستثمار - الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية، الجزء السادس، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1402 هـ / 1982 م.
5. صالح صالح، أساسيات المالية والاقتصاد الإسلامي، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، تعاونية الصداقة، بئر خادم الجزائر العاصمة، 2020.
6. فؤاد بن حدو، الصيرفة الإسلامية: موسوعة علمية عن آلية عمل البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، الفا للوثائق - نشر واستيراد وتوزيع كتب، 36 مكرر نهج سايعي أحمد س.م.ك. قسنطينة الجزائر، عمان الأردن: البوابة الشمالية للجامعة الأردنية، 2021.
7. محمد صلاح محمد الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، الطبعة الأولى.
8. محمود عبد الكريم إرشيد، المدخل الشامل إلى المعاملات وعمليات المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، عمان - دار النفائس للنشر والتوزيع.
9. هشام أحمد عبد المجيد، الإدارة المالية والاستثمارية للشركات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2019.

الأطروحات والرسائل:

10. شريقي جعفر، دور صيغ التمويل الإسلامي في تحفيز النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة (الجزائر - ماليزيا) للفترة 2000-2018، جامعة محمد خيضر - بسكرة، سنة 2021-2022.
11. لقوي سعيدة، الصكوك الإسلامية أداة مالية مبتكرة في تمويل التنمية الاقتصادية (مقارنة بين النظرية والتجربة)، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في قسم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

المجلات:

12. العراي مصطفى، حمو سعيدة، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد - ماليزيا أنموذجًا، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 1، مارس 2017.
13. الطاهر ميمون، التجربة التركيبية في مجال الشركة بين القطاعين العام والخاص: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.
14. حللمي نبيلة، زواوي فضيلة، استراتيجية الاستثمار في رأس المال البشري كآلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، جوان 2025، جامعة الوادي، الجزائر.
15. رفيقة صباغ، صيغ التمويل في الاقتصاد التضامني: دراسة حالة لتجربة السودان في تمويل القروض المتناهية الصغر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة جيلالي سيدي بلعباس - الجزائر، سنة 2020.
16. سميرة كرمين، الشركة بين القطاعين العام والخاص في مشروعات البنية التحتية، مجلة الراصد العلمي، المجلد 06، العدد 01، 2019.
17. وسيلة مسعود، عباس فرحات، الشركة بين القطاعين العام والخاص في إنشاء مشاريع البنى التحتية في تركيا، مجلة بشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2018.

18. البنك الدولي (2020) ، الشركات بين القطاعين العام والخاص في التنمية .
19. World Bank (2021). *Public-Private Partnerships: Reference Guide Version 3.0*. <https://ppp.worldbank.org>

ثانيًا: المراجع باللغة الأجنبية

20. Bernstein, P. L., *Capital Ideas: The Improbable Origins of Modern Wall Street*, 1992.
21. Brealey, R. A., Myers, S. C., & Allen, F., *Principles of Corporate Finance*, 2020.
22. Chandler, A. D., *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business*, 1977.
23. Damodaran, A., *Investment Valuation: Tools and Techniques*, 2012.
24. Lopez, R. S., *The Commercial Revolution of the Middle Ages*, Cambridge University Press, 1976, P. 70, 80.
25. Neal, L., *The Rise of Financial Capitalism: International Capital Markets in the Early Modern Period*, Cambridge University Press, 2000, P. 8–12, 9.
26. World Bank (2021), *Public-Private Partnerships: Reference Guide Version 3.0*. <https://ppp.worldbank.org>